

مؤتمر برلين وآثاره على الخريطة

السياسية لغرب إفريقيا

للدكتور عبد الله عبد المرازق ابراهيم

شهدت مدينة برلين في الرابع الأخير من القرن التاسع عشر مؤتمرين دوليين كان لهما أبلغ الأثر في مستقبل العالم الغربي خاصة ومستقبل القارة الأفريقية عامة .

عقد المؤتمر الأول في 13 يوليه 1878 وذلك لتسوية الخلافات بين تركيا والدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بالشئون البلقانية ، وانعقد المؤتمر الثاني في 15 نوفمبر 1884 ، واتهى في 26 فبراير عام 1885 وذلك لمناقشة مسائل كثيرة من بينها حرية الملاحة في حوض نهر الكونغو وتنظيم عمليات الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية . لكن لماذا وقع الاختيار على هذه المدينة بالذات لعقد هذين المؤتمرين الهامين بالرغم من حداهنة المانيا في المجال الاستعماري . وما هي الدوافع التي دعت الى عقدهما ، وما اثراهما على القارة الأفريقية والبلدان الغربية بالذات والتي أى حد رسمت هذه المؤتمرات للقوى الاستعمارية طريق تقسيم هذه المناطق من العالم ؟ كل هذه تساؤلات تحتاج للإجابة عليها .

وإذا كان مؤتمر برلين لعام 1878 قد لقى اهتماما من الدارسين والباحثين العرب نظرا لأنه يمس في المقام الأول بعض الدول العربية . فإن مؤتمر برلين لعام 1884 – 1885 يستحق المزيد من الدراسة والبحث . ولذا اختارت هذا المؤتمر الثاني لمحاولة القاء الضوء على دواعي انعقاده والعقبات التي واجهت انعقاده وما دار في جلساته ، ثم المباحثات الجانبيّة التي واكبت انعقاد المؤتمر ، ثم اثره على مستقبل إفريقيا في الرابع الأخير من القرن الماضي خاصة وقد توفرت لدى العديد من الوثائق الفريدة المتعلقة ب المؤتمر بالإضافة إلى الابحاث والمراجع التي تناولت جانبا أو أكثر من جوانب الموضوعات التي تتعلق ب المؤتمر ، وقد اتسم بعضها بالتحيز ، كما اتسم البعض الآخر بمحاولة تحري الحقيقة وقد ظهر ذلك من مناقشتنا للقضايا والجوانب المختلفة المفصلة بالبحث .

وقد تناول البحث النقاط التالية :

- * الاوضاع الدولية في الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر .
- * نشاط الدول الاوربية في افريقيا قبيل انعقاد المؤتمر .
- * تطور مشكلة الكنغو قبل عقد المؤتمر .
- * الظروف التي مهدت لعقد مؤتمر برلين .
- * المؤتمر ومداره في جلساته .

الاوضاع الدولية في الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر

تطلب دراسة مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ عرضا سريا للوضع الاوربي الدولي في الفترة السابقة لانعقاد هذا المؤتمر ، ويقودنا هذا الى الرجوع قليلا الى عام ١٨٧٠ ، ذلك العام الذي شهد دخول الالمان فرنسا وكان ذلك نذيرا بانهاء عهد وبداية عصر جديد بعد هزيمة فرنسا وتخليها عن زعامتها لاوربا ، فقام بسمارك بدور قيادي في القارة الاوربية بعد ان جعل من المانيا دولة كبرى حيث اتحدت معظم الولايات الناطقة باللغة الالمانية حول بروسيا من أجل انشاء اتحاد يسكن المانيا من الدخول في عالم الصناعة ، وأدى هذا بالفعل الى ظهور دولة اوربية جديدة ، استطاعت ان تنافس فرنسا عسكريا ، وانجلترا صناعيا (١) .

ترتب على الوحدة الالمانية واتصار جيوش المانيا على فرنسا ودخولها باريس ، وتوقيع معاهدة فرانكفورت حركة ثورية كبرى ، حيث تحول الشعب الالماني من شعب يعيش في ادب الموسيقى والفلسفة الى شعب عمل يثق بقوة الحديد والنار ، وكان لا بد من توجيه هذه القوى الى ميادين الصناعة والتجارة واستطاعت الحكومة الالمانية في ذلك الوقت ان تضع سياسة صناعية موحدة بعد توجيه اموال التعويضات الحربية التي حصلت عليها من فرنسا الى تمويل الصناعة ، كما استفادت من الصناعات الناجحة في اقليمي الالزاس واللورين ، ونتيجة لهذه السياسة أخذت الصناعة الالمانية تشق طريقها الى الاسواق (٢) .

— ١ —
Oliver Ronald and Antony Atmore : Africa Since
1800, London 1967, p. 110.

٢ - رياض ، زاهر : استعمار افريقيا القاهرة ١٩٦٥ . ص - ١٣٠

وينما كانت الصناعة تتضرر في اتجاهها ، وجهت الحكومة عنابة كبيرة لتنمية البحرية الالمانية حيث تضاعفت سفن الامبراطورية الالمانية في الفترة بين ١٨٧٠ ، ١٨٩٠ سبعة أمثالها وارتفعت في المانيا الأصوات عالية مطالبة بمستعمرات ووضع حماية جمركية ضد القمح الامريكي ، والصناعات الانجليزية وبلغ الضغط حدته عندما اكره الشعب بسمارك على التسليم بمطالبة فأقر في عام ١٨٧٩ مبدأ حماية الصناعة الالمانية كأساس لسياسته الجمركية ثم اسرع بعد ثلاث سنوات يوجه المانيا في طريق الاستعمار ^(٣) .

وكان لتفوق المانيا في ميدان الاقتصاد والتجارة أن أصبحت غنية بمواردها الاقتصادية ، وازداد الحماس الوطنى من الشباب الالماني لكن بسمارك وجد ان فرنسا رغم هزيمتها الحربية لازالت تحتفظ بحيويتها الكبيرة ونشاطها الواضح ، ولذا فانه وجه سياسته الخارجية على اساس ان فرنسا تمثل عدوه اللدود فأخذ يشجعها على امتلاك تونس كى تتشاحن مع ايطاليا ، وشجع انجلترا على امتلاك مصر كى تتصارع مع فرنسا . وفي شرق أوروبا وجد ان أفضل وسيلة لمنع تحالف دولي ضده قد تنتبه فرنسا الحاقدة على بلاده هي تكوينه تحالف الامبراطوري الثلاثي بين روسيا والمانيا والنمسا في عام ١٨٧٩ وانضم اليه ايطاليا فيما بعد في عام ١٨٨٢ ^(٤) .

ولم يكن امام المانيا من وسيلة لدعم صناعاتها وجعلها تنافس المنتوجات الاورية الاخرى الا بالحصول على مستعمرات غنية تجد فيها المواد الخام الازمة لصناعتها ووجدت المانيا ضالتها المنشودة في القارة الافريقية وكانت المانيا قد تأخرت في مجال الاستعمار وكان عليها ان تتحرك بسرعة لتأخذ نصيبها من القارة الافريقية ^(٥) .

واندفع الرأسماليون الالمان الى سواحل افريقيا يطلبون من حكوماتهم المراسيم التي تبيح لهم حق الاتجار في المناطق التي يجدونها ملائمة كمجال لنشاطهم ، ولم تتردد الحكومة الالمانية في ذلك الوقت عن اجاية رغبتهم بعد

٣ — فيشر ، هيربرت : تاريخ اوروبا في العصر الحديث ١٨٧٩ تعریف احمد نجيب هاشم ووديع الضبع . ص ٣٨٦ .

٤ — المرجع نفسه . ص ٣٨٩ .

Tull, G. and P. Buliver : Britain and the World in
the 20th Century, London 1971, p. 5.

ان أخذ الكتاب الالمان يشرون الى ضرورة ايجاد مستعمرات لالمانيا
لترويج تجارتها ^(١) .

وفي عام ١٨٧٨ انشئت الجمعية الالمانية للدراسات الافريقية في مدينة
برلين وأخذ المستكشفوون الالمان يعملون في المنطقة بين زنجبار وتنجانيقا .
وفي عام ١٨٨٢ انشئت الجمعية الالمانية للاستعمار (German Colonial Society)
في مدينة فرانكفورت وادى ذلك الى مضاعفة نشاط
الالمان الاستعماري ^(٢) .

وكان هدف هذه الجمعية الدعوة الى اقامة مستعمرات وتجميع الجهد
لهذا الغرض ، وتمكنت الجمعية - عام ١٨٨٤ من اصدار صحيفة باسمها
وسمايت بالصحيفة الاستعمارية وضمت هذه الجمعية أكثر من عشرة الاف
عضو ^(٣) .

وكان بسمارك حتى عام ١٨٨٤ يعارض انشاء مستعمرات المانيا فيما
وراء البحار حتى يظل محتفظا بمكان الصدارة داخل القارة الاوربية ، وقد
علل ذلك بعدة اعتبارات منها الرغبة في تحقيق الامن للرايخ الالماني وذلك
بالابتعاد عن مشكلات الاستعمار التي تؤدي الى الاحتكار مع بقية
الدول ، ومنها عدم اقتناصه بالحصول على مستعمرات لدولة فاشئة مثل
المانيا ، ومنها اعتقاده بأن الالمان ليسوا في وضع يجعلهم يدخلون مجال
المنافسة مع البريطانيين . وعلى هذا ظل بسمارك ردها طويلا من الزمن
يعارض السياسة الاستعمارية ولكن لم يلبث ان تغير الوضع بسرعة حتى
انه في غضون عام واحد ، كانت المانيا قد كونت امبراطوريتها الافريقية ،
حيث يرجع النفوذ الالماني في الكاميرون الى يولية ١٨٨٤ وفي جنوب غرب
افريقيا الالمانية الى أغسطس ١٨٨٤ ، وفي غينيا الجديدة الى ديسمبر من
نفس العام ، وفي افريقيا الشرقية الالمانية الى مايو ١٨٨٥ وكما اضيفت

٦ - صفت ، محمد مصطفى : مؤتمر برلين ١٨٧٨ . ص ٨ .

٧ - الجمل ، شوقي عطا الله : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها .
ص ٤٠٩ .

٨ - لاشين ، فوزي على : الاستعمار الالماني لجنوب غرب افريقيا ،
رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث الافريقية القاهرة ١٩٧٨ .
ص ٤٠ .

ساموا (Samoa) في عام 1899 وهكذا اكتملت الامبراطورية الاستعمارية الالمانية في فترة وجيزة (٩) .

وكان بسمارك قد دعى مجلس الشيوخ الالماني في عام 1883 وأطل عليهم على الطريقة التي استولت بها فرنسا على مناطق في سيراليون وطلب من المجلس المقتراحات حول حماية الحكومة الالمانية للتجارة في المستقبل . وكان اعلان المانيا لسيادتها على هذه المناطق السالفة الذكر في افريقيا مفاجأة كبرى للدبلوماسيين الاوربيين (١٠) .

افاقت انجلترا من سياسة الحياد الطويل والعزلة التي اتبعتها لتجد فرنسا حليفتها في حرب القرم وقد تحطم قوتها، ووجدت أمامها دولة أخرى ناشئة أكثر منها قوة ، وبالطبع خشيت انجلترا من هذه القوة الجديدة وكان بسمارك يعرف شعور انجلترا ويعرف جلادستون وزملاءه من الاحرار ، ولكن تغير الموقف حين تولى زعيم المحافظين الوزارة فلقد كان دزرائيلي يسعى لاتباع سياسة خارجية نشطة ، تخرج بريطانيا من عزلتها ، وتعيد إليها مركزها في أوروبا ولهذا كان بسمارك حريصا على ارضاء انجلترا في عهدها الجديد (١١) .

وكان الاقتصاد الاوربي قد مر بأزمة عنيفة في الفترة بين ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ وبالتالي فقدت انجلترا احتكارها الصناعي العالمي ، ووجدت من ينافسها من دول القارة ، وقد تطلب حل المشكلة البحث عن أسواق فيما وراء البحار ، وأخذ أصحاب المصالح والتجار يحولون اهتمامهم نحو القارة ، وأندفع المغامرون والتجار بحثاً عن المعاهدات التي تضع مناطق من تلك الجهات تحت سيطرة الدول الاوربية .

وقد تحركت انجلترا صوب غرب افريقيا تحت ضغط فرنسا وبلجيكا ودخلت في صراع مع المانيا في شرق افريقيا ، ومن ثم بدأ التكالب على القارة الافريقية من أجل الحصول على المناطق الغنية بالمواد الخام (١٢) .

Taylor, A.J.P. : Bismarck's Accidental Acquisition of
African Empire, p. 20.

— ١٠ —
Oliver, Ronald and Atmore : Op. cit. p. 110.

— ١١ — صفت ، محمد مصطفى : مرجع سابق . ص ١١ .

— ١٢ — مودة ، عبد الملك : السياسة والحكم في افريقيا ص ٩٣ .

أما بالنسبة لفرنسا فان ثلاثة عوامل ساهمت بشكل فعال في اثارة الرأي العام الفرنسي نحو الاستعمار، واعنى هذه الانجازات التكنولوجية المشهورة في العالم ككل ثم اكتشاف الماس في عام ١٨٦٢ في جنوب افريقيا ، وأخيرا تلك الروح القومية التي تولدت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا في عام ١٨٧١ ، وقد كان فقدان الالزاس واللورين عاملا في اثارة مختلف الطبقات نحو اظهار ان فرنسا لازالت دولة قوية قادرة على التوسيع واكمال مهمتها الحضارية (١٣) .

وببدأ مع اشراقة عام ١٨٧٠ ظهور موقف جديد في غرب افريقيا حيث لم تعد التجارة مقصورة على الساحل فقط بل أخذ التجار يتوجلون تدريجيا نحو الداخل مع امتداد السكك الحديدية ، وأخذ الفرنسيون بالذات يشقون طريقهم في داخل وادي السنغال وأصبح من الواضح انهم يهددون الى ربط السنغال واعالي النيل بخط حديدي لكي تصبح تجارة ومنتجات غرب القارة في ايدي الفرنسيين . وبالطبع فان مثل هذا الموقف يؤثر بشكل مباشر على المراكز التجارية البريطانية في غرب افريقيا كما يؤثر على الطرق التجارية المؤدية الى سيراليون وساحل الذهب (١٤) .

وكانت بريطانيا حريصة على مصالحها في مناطق غرب افريقيا ما بين داهومى والكاميرون ، وكانت قد بدأت هذا الدور كتاجر للرقى ثم كرجل بوليس يعمل على الحد من هذه التجارة وأخيرا كتاجر شرعى . وقد نجحت خلال القرن الثامن عشر في المحافظة على احتكارها الكامل لتجارة الرقيق ، وبعد الغاء هذه التجارة في أوائل القرن التاسع عشر أخذت على عاتقها مهمة القضاء على الذين يمارسون التجارة بها في ذلك الجزء من العالم (١٥) .

ولم يكن هناك تدخل من جانب القوى الأخرى فظلت المنطقة طيلة ثلاثة ارباع قرن تمارس فيها بريطانيا الى جانب القضاء على تجارة الرقيق بعض الاعمال التجارية المشروعة ، وأخذ التجار يتداولون منتجات زيت النخيل والعاج مقابل بعض السلع الصناعية الرخيصة (١٦) .

Gann, L. H. and Péter Duignan : Colonialism in Africa 1870-1960 p. 139. — ١٣

Oliver Ronald and Atmore : Op. Cit. p. 105. — ١٤

Burns, Alan : History of Nigeria, pp. 72-74. — ١٥

Crowe, S.E. : The Berlin West African Conference, 1884-1885, London 1941, p. 121. — ١٦

وخلال العقد السابع من القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في تقوية نفوذها القنصلي في غرب افريقيا ولكن ذلك لم يكن فعلا حتى عام 1880 عندما بدأت تتخذ خطوات ايجابية لتأكيد مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الاحداث حيث كانت فرنسا تسعى لشق الطريق باستمرار منذ عام 1860 نحو الداخل شرقاً من قاعدتها في السنغال (١٦) . وكانت فرنسا قد بدأت تتدفق نحو أعلى النيل بعد سلسلة من العمليات العسكرية في سانجامبيا بهدف الوصول إلى النيل والاتجار فيه عن طريق ربطه بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال (١٧) .

ولتحقيق هذا الغرض عبر القائد الرئيسي جاليني (Gallieni) إلى أعلى النيل ونجح في عام 1881 في عقد معاهدة أعطت لفرنسا محمية على الشاطئ الشمالي للنهر ، هذا في الوقت الذي كانت التجارة الانجليزية في هذه الجهات عاجزة عن حماية نفسها (١٨) .

وبعد أن بدأت العمليات الفرنسية في أعلى النيل في عام 1878 عندما زار هذه المنطقة الكونت دي سيميل (Comte de Semelle) ، وعندما عاد إلى فرنسا اقمع الشركات الفرنسية بشكوى شركة فرنسية اطلق عليها اسم « الشركة الفرنسية لأفريقيا الاستوائية Compagnie Francaise de l'Afrique Equatoriale» بالإضافة إلى شركة أخرى هي شركة السنغال والجانب الغربي من افريقيا ، وقد حقق الكونت دي سيميل نجاح في رحلته بالباخرة ادماؤا (Admawa) التي وصلت إلى النيل في عام 1880 ، ولكنه وجد معارضه من موظفي الشركة الأفريقية المتحدة (United African Company) التي كان قد كونها التجار البريطانيون في حوض النيل . وفي عام 1882 ادرك الفرنسيون أن الانجليز قد استقروا في حوض النيل لذا بجد أنهم يركون على نهر نوى حتى يكون خطوة نحو التوسع في حوض تشاد ، وقد نجح السير جورج جولد (George Goldie) في الحد من

— ١٧ —

Keltie, John Scott : The Scramble After Years of preliminary Activity, compiled by Raymond Betts, p. 9.

— ١٨ —

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 122.

— ١٩ —

F.O. 146 / Correspondence Respecting Affairs in the Oil River District on the West Coast of Africa and the Question of the British Protectorate Confidential Print, No. 4827 and No. 27.

النشاط الفرنسي بشن حرب قاسية في الأسعار على الشركات الفرنسية حتى افلست هذه الشركات وفي عام ١٨٨٤ باعت حقوقها للشركات البريطانية (٢٠) .

كان هذا الصراع بين تلك الدول الاستعمارية الاوربية من العوامل التي غيرت مجرى الأمور السياسية وزادت من تفاقم الموقف الاوربي بعد عام ١٨٨٠ م .

ولم يشهد هذا العام حقيقة دفع أو حواجز من جانب اية دولة اوربية للقيام بمعاهدة استعمارية في افريقيا ، ذلك لأن العمل الاستعماري لم يكن مقبولا سياسيا ، كما انه غير مشجع اقتصاديا ، ولم تكن تجارة الرقيق تغرس باحتلال اي جزء من افريقيا بسبب التحول الى التجارة المشروعة (٢١) .

نشاط الدول الاوربية في افريقيا قبل انعقاد المؤتمر

ان دراسة نشاط القوى الاوربية قبل انعقاد المؤتمر تقودنا الى ان تسائل : كيف تغير الرأي الاوربي ما بين اعوام ١٨٨٠ ، ١٨٨٥ لدرجة انه في خلال عشرين عاما صارت القارة الافريقية باستثناء اثيوبيا وليبيريا خاضعة للاستعمار الاوربي .

٢٠ - في عام ١٨٧٨ تأسست أربع شركات كبرى للتجارة على طول نهر النيل هي شركة السيندر ميلر Alexander Miller في مدينة جلاسجو (Glassgo) ، وشركة جميس بينيكوك James Benikok) في ليفربول (Liverpool) وشركة غرب افريقيا (West African Company) في ما نشستر (Manchester) ، والشركة المركزية الافريقية في لندن (African Central Company) - وقد وحد السير جروج جولدري هذه الشركة تحت اسم الشركة الافريقية المتحدة من عام ١٨٧٩ حتى عام ١٨٨١ ثم تغير اسمها الى الشركة الوطنية الافريقية (National African Co.) (حتى عام ١٨٨٦ لتصبح بعد ذلك شركة النيل الملكية Royal Niger Company ، من ١٨٨٦ حتى عام ١٨٩٩ - انظر فلتاوس ، بطرس فخرى : شركة النيل الملكية - رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات الافريقية عام ١٩٨٠ .

Crowder, Michael : West Africa Under Colonial Rule, ٢١
p. 56.

ان خريطة أفريقيا في عام ١٨٨٤ توضح هذه الحقيقة ، فلقد كانت أهم القوى في تلك الفترة هي إنجلترا وفرنسا والبرتغال وكانت البرتغال تدعى سيدتها على مناطق شاسعة من أفريقيا ولكن احتلالها الفعلى لهذه المناطق لم يكن جادا ، وكانت بريطانيا تحبذ فكرة استحواز البرتغال على شريط يمتد من خط ١٢° ر ٥° الى خط ٨° جنوبا بما في ذلك مصب نهر الكونغو ، حيث لم تكن دولة الكونغو الحرة قد برزت بعد الى حيز الوجود (٢٢) .

اما بالنسبة لفرنسا فكانت قد استقرت منذ بداية القرن التاسع عشر في الجزائر ، ثم وجدت لها موضع قدم على الساحل الغربي لافريقيا واخذت تتطلع نحو النيجر كما وسعت مجال تفوذهما في الجابون واستولت على منطقة واسعة من الكونغو على ضفة النهر اليمنى ، وكانت تسعى لوضع مدغشقر تحت تفوذهما . اما بريطانيا فكانت تسيطر عمليا على بعض المناطق في جنوب افريقيا حتى نهر اورنج وخليج دالجو ، وكانت تستعد للسيطرة على بتسوانaland ، وعلى الساحل الغربي كانت تتمسك بمستعمراتها الأربع هناك ، وكانت لها بعض مناطق التفوذ في مملكة المatabili في وسط القارة ، بالإضافة الى تفوذهما في زنجبار (٢٣) .

وكان مصر في تلك الفترة قد فقدت السودان بسبب الثورة المهدية وكانت ايطاليا تتطلع الى السيطرة على ليبيا ، بينما كان تجارها يرتدون مناطق من الجبالة ، واما اسبانيا فلم يكن لها موضع قدم على ساحل السوداني الغربي بالرغم من ادعاءاتها في بعض المناطق هناك (٢٤) .

ويعتبر عام ١٨٨٠ عاما حاسما في تاريخ ايطاليا الاستعماري حيث ثبت الايطاليون اقدامهم لأول مرة في القارة الافريقية في منطقة خليج عصب (Assab Bay) شمال اوبيوك التي استولت عليها فرنسا على ساحل البحر الاحمر ، وكانت اظارهم تتطلع الى تونس ، لكن فرنسا افسدت عليهم

٢٢ - خلف الله ، عبد الفتى : مستقبل افريقيا السياسي ، القاهرة ١٩٦١ .
ص ٢٥ .

Kelite, John : Op. Cit. p. 9.

٢٣

٢٤ - عبده ، على ابراهيم : مصر وأفريقيا في العصر الحديث ص ١١٩ .

خطتهم ، باحتلالها لها — فاتجهت انتظارهم بعد ذلك الى منطقة الحبشة وشرق افريقيا .

كان هذا هو الوضع في القارة الافريقية عندما فجرت عملية التكالب الاستعماري على افريقيا .

لقد كان للتقدم التكنولوجي في اوربا في ذلك الوقت ، والوضع الاقتصادي اثرهما على الاستعمار الاوربي لافريقيا كما ان التقدم في العلوم الجغرافية احدث ثورة فكرية جعلت دول اوربا تشعر بأن قارة جديدة واجناسا مختلفة يمكن ان تسهم في حضارة العالم ، ومن ثم اخذ ميزان القوى يتغير (٢٥) .

ومنذ عام ١٨٨٠ كان التكالب للحصول على أسواق المنتجات الأوربية في افريقيا من اهم الدوافع التي دفعت الدول الاستعمارية لاستعمار اجزاء من هذه القارة ، وقد بروزت احواض الكونغو والنيجر بمثابة الممرات الطبيعية نحو الاسواق الداخلية التي كان رجال الصناعة في اوربا يبحثون عنها لتصريف فائض رأس المال ، وكانت تقارير الرحالة ومنهم هنرى بارت (Henry Barth) قد اعطت الثقة للتجار ، واكدت لهم المكاسب التي يمكن الحصول عليها من الداخل وكان هذا عاملا اساسيا للسعى لجعل احواض الكونغو والنيجر حرة للملاحة لكافة الدول بينما كانت النزعة الاستعمارية والسعى نحو بناء الامبراطوريات ، وتحقيق الامجاد القومية ونظريات العنصرية والسيادة للرجل الابيض — كانت عوامل تهدف جميعها الى ضرورة خضوع افريقيا للحكم الاوربي (٢٦) .

ومن هنا جاء التكالب على افريقيا وسعى الدول الاوربية للسيطرة على اكبر جزء من القارة وكانت فرنسا تعارض اي توسيع اجنبي آخر في غرب القارة بعد ما حققته من تقدم ملموس في منطقة السنغال ، وكانت الحكومة البريطانية تعارض ايضا اي توسيع استعماري في المستقبل لا تهتم بتغطية تفاصيل ادارتها ، وكانت المانيا تعارض المشروعات الاستعمارية ، ورغم كل هذا فقد تكالبت الدول الاستعمارية على القارة ذلك لأن الشكوك المتبادلة

Banning, Emile : The Peaceful Penetration of Africa — ٢٥
Compiled by Betts in the Scramble for Africa, p. 2.

Crowder, M : Op. Cit. p. 58. — ٢٦

بين هذه القوى جعلت كل منها يقدم على التوسع الاستعماري خوفاً من ضياع اسواقه اذا ما سيطرت عليها قوة اخرى (٢٧) .

وكان نشاط استاتلنجى في حوض الكونغو ، وبخاصة في تأسيس اول محطة هناك باسم المنظمة الدولية التي نادى بها الملك ليوبولد ملك بلجيكا في عام ١٨٨٠ ، وكذلك المعاهدات التي وقعتها مع الزعماء الوطنيين دافعاً لأن يكشف الملك ليوبولد النقانع عن أغراض الهيئة (هيئة الكونغو الاعلى) . وكانت عملية تجريد الهيئة الدولية من صفتها العالمية وجعلها مشروع بلجيكيما بحثاً هي الشرارة الاخيرة التي الهبت التوسع الاستعماري الاوربي في القارة الافريقية ، وجعلت الدول الاوربية تتسابق في الحصول على ارض افريقيا حيث احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١ ، احتلت انجلترا مصر في عام ١٨٨٢ وتتابعت عمليات التوسع والاستعمار (٢٨) .

ويرى روبنسون وجلاجار (Robinson and Gallagher) ان عملية تقسيم افريقيا المدارية في هذه الفترة يرجع اساساً الى الازمة في مصر فعندما دخل البريطانيون مصر بدأ التكالب وبعد ان استقروا في القاهرة اندفعت الدول الاوربية الاخرى في مجال الاستعمار في افريقيا حتى انه لم يبق هناك جزء من القارة لم تمسه يد المستعمرين ، وكان هدف بريطانيا من احتلال مصر - على حد زعمه - هو ضمان أمن مصر والبحر المتوسط والشرق ، ولتحقيق هذا الامن اصبح ضرورياً احتلال مصر مما جعل القوى الاخرى اكثر توترة ودخلت افريقيا في مجال المنافسة الاوربية ومن ثم فان احتلال مصر اعطى الاشارة للتکالب الاستعماري على القارة (٢٩) .

على كل يمكن القول انه بسبب هذا الصراع بين القوى الاوربية وفي جو الشكوك التي ساورت كل منها في نوايا الدولة الاخرى بدأت الخيوط التي تجمعت في النهاية وادت لعقد مؤتمر دولي تناقض فيه تلك القضايا الافريقية ورغم ان هذا المؤتمر كان في بدايته مهتماً اساساً بمسألة الكونغو كما ادعت الدول الداعية اليه فإنه امتد ليشمل قضايا اخرى . ونبعت فكرة المؤتمر اصلاً للقضاء على معاهدة لم تعتمد بعد بين بريطانيا والبرتغال في ٢٦ فبراير

— ٢٧ — Ibid : p. 60.

— ٢٨ — عبده ، على ابراهيم : مرجع سابق . ص ١١٦ .

— ٢٩ — Robinson, Ronald and John Gallagher : Africa and the Victorians, pp. 163-165.

١٨٨٤ ، ورغم ان هذه المعاهدة تتعلق أساسا بإنجلترا والبرتغال الا أنها امتدت لتشمل قوى أخرى مثل فرنسا والمنظمة الدولية للكونغو وامتد نطاقها فيما بعد فشملت عدة دول أخرى (٣٠) .

وكانت إنجلترا قد تفاوضت مع البرتغال من أجل القيام بعمل مشترك ضد مشروع ليوبولد بتجريد الهيئة من الصبغة الدولية وتحويلها إلى مشروع بلجيكي بحت ، ووصلت الدولتان في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ إلى اتفاق نعترف فيه بريطانيا باحقيقة البرتغال في الاستيلاء على إقليم الكونغو بين خطى عرض ١٢° و ٨° جنوبا على أن تكفل حرية الملاحة في كل من الكونغو والنيجر وأن تعمل الدولتان سويا للقضاء على تجارة الرقيق ، وكانت بريطانيا ترى في الاعتراف بحقوق البرتغال في الكونغو خطوة تمهدية لفرض السيادة البريطانية عليه (٣١) .

تطور مشكلة الكونغو قبل عقد مؤتمر برلين

المعروف أن البرتغال هي أقدم الدول الاستعمارية نشاطا في منطقة الكونغو ولكن ادعاءاتها في هذه المناطق لم تكن واضحة ولم تؤيد ذلك باحتلال فعلى بل ارتبطت مصالحها في هذه المنطقة طوال أربعة قرون بتجارة الرقيق التي الغيت رسميا في مؤتمر فيينا في ١٨١٥ ، ورغم هذا فقد استمرت البرتغال تمارس هذه التجارة ، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تعلن على منع أيه قوة تمارس العمل في تجارة الرقيق ن السيطرة على مصب نهر الكونغو أو الشواطئ المجاورة فيما بين خطى عرض ١٢° و ٨° جنوبا ، وبذا صارت هذه الأرض تمثل أرضا لا صاحب (Res Nellius) تمارس كل القوى التجارية فيها في ظل من الحرية الكاملة ، ومع اكتشاف الأوروبيين لوجود كميات ضخمة من المطاط والعااج وزيت النخيل والقول السوداني في حوض الكونغو ، وحاجة الدول الأوروبية لهذه المواد لصناعة الصابون والشمع – بدأ نشاط البيوت التجارية الضخمة في مصب النهر (٣٢) .

— ٣٠ —
Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 11.

— ٣١ — الجمل ، شوقى عطا الله : مرجع سابق ص ٣٠٩ .

— ٣٢ — F.O. : 84/1816 Petre to Granville April, 13, 1884, Africa
27, (Enclosure list of factories established on Banks of Congo, February 1883).

وبدأت الدول الأوربية تهتم بالسيطرة على مناطق نهر الكونغو ، وكانت الادعاءات الأقليمية التي حصل عليها دي برازا (De Braza) صالح فرنسا مسئولة بشكل مباشر عن تلك الاتفاقية البرتغالية البريطانية التي اشرنا إليها سابقاً . وكانت بريطانيا تهتم بحرية التجارة أكثر من غيرها في ذلك الوقت ، كما كانت ترى الاعتراف بحقوق البرتغال في حوض الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيطرة البريطانية عليه ^(٣٣) . وكانت إنجلترا تسعى إلى عقد معاهدة مع البرتغال لأنها كانت في ذلك الوقت حليفة لها ، وكانت إنجلترا تهتم أساساً بتسوية المشكلات الدولية في غرب أفريقيا والتي كان الكونغو يشغل جزءاً كبيراً منها ، وقد اقترح السفير البريطاني في لشبونة (السير روبرت موريير Robert Morier) أن تعرف بريطانيا بحقوق ومتطلبات البرتغال بحيث يصبح الشاطئ الشمالي تابعاً لإنجلترا ، وأن يوضع النهر نفسه تحت الرقابة الدولية ولكن الحكومة البريطانية لم تهتم بهذا الاقتراح ^(٣٤) . واستمرت المفاوضات حول الكونغو وفي أكتوبر ١٨٨٣ نوتش موضع الكونغو مرة ثانية وكان الخوف من نشاط فرنسا هو المسيطر على الساسة البريطانيين في هذه المفاوضات ، وكانت البرتغال تخشى من نفوذ الدول الأوربية الأخرى التي اخذت تعمل بنشاط في حوض الكونغو ، ولذا فإنها اتهنت الفرصة وفرضت نفوذها على الشاطئ الجنوبي للنهر ، وكانت تحبذ عقد اتفاق مع إنجلترا لأنها أقل طموحاً من فرنسا ، واستمرت المفاوضات حوالي أربع وعشرين شهراً ظراً للعديد من المشاكل التي واجهت هذه المباحثات الثنائية بين الدولتين – لكن اتهى الأمر بتوقيع الاتفاق البريطاني البرتغالي الذي يقضي ببسط البرتغال نفوذها على حوض الكونغو ^(٣٥) .

— ٣٣ —
Johnston, Harry : A History of the Colonization of Africa, London 1963, p. 343.

٣٤ — هذه المعاهدة كانت تقضي في نظر واضعها باقامة هيئة بريطانية على الأكونغو مقابل الاسترداد بمطالبات البرتغال القديمة على المنطقة الواقعة مابين خط ١٢° ٨' من خطوط العرض مقابل ماسمى بتعريفة جمركية قدرها ١٪ على السلع المستوردة وكذلك حسن معاملة الرعایا البريطانيين كما نصت على إنشاء هیئة برنسالية بريطانية للإشراف على الجمارك والمرور في النهر . انظر نص الاتفاقية في :

— ٣٥ —
Hertset, M. : Map of Africa by Treaty, Vol.
Banning, E. : Le Partage Politique de L'Afrique, Brussels
1888 p. 99.

وساعد عقد هذه المعاهدة على التقارب بين المانيا وفرنسا فرغم عدائهما اسبق اتفقنا على عقد مؤتمر دولي للقضاء على ما اتفق عليه في المعاهدة وضع الأمور في نصابها ، وبالرغم من أن المعاهدة قد وقعت في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ م الا أن اجراءات اعتمادها نهائيا من الهيئات التشريعية في الدولتين لم تستكمل ^(٣) .

ويرجع السبب في ذلك الى معارضة الدول الأوربية وعلى رأسها فرنسا ثم هولندا فالولايات المتحدة وأخيرا المانيا ، حيث أرسل بسمارك في ٧ يونيو ١٨٨٤ معارضته لهذه المعاهدة الى الخارجية البريطانية ، وطلب بسمارك من فرنسا أن تقف موقفا متشددًا من بريطانيا في المسألة المصرية ، كما وجه الاتهادات الى سياسة جلادستون واقتراح توحيد الجهد لوضع قواعد عامة لتنظيم التجارة في المناطق التي لم تدخل بعد في حوزة احدى الدول الأوربية ، وبذلت المانيا جهوداً لعقد مؤتمر دولي لدراسة مسألة الكونغو ككل ، وهي القضية التي فجرتها البرتغال نفسها بالإضافة الى القضايا الأخرى المتعلقة بالاستعمار الأوروبي في افريقيا وتبنت الاقتراح الذي فكر فيه بسمارك وكان ذلك في يونيو ١٨٨٤ ، وبعد شهر تقريبا وافق اللورد جرافيل (Granville) على الاشتراك في المؤتمر ^(٤) .

ولكن لماذا وقفت المانيا موقفا عدائيا من المعاهدة البريطانية البرتغالية رغم أن مصالحها ضئيلة جدا في حوض الكونغو ؟

ولماذا سعت في نفس الوقت الى التعاون مع فرنسا لعقد هذا المؤتمر الدولي ؟

وللرد على هذا التساؤل لا بد من معرفة الاستراتيجية التي كان بسمارك يتبنيها للحصول على مستعمرات في افريقيا بعد أن قرر دخول المانيا في ميدان الاستعمار كثفافا من الدول الأوربية التي سبقتها في هذا المضمار .

وكان من الطبيعي أن يؤدي سعي المانيا لأن تكون لها مستعمرات في افريقيا الى معارضة من جانب انجلترا أقوى دولة استعمارية في العالم

— ٣٦ —
F.O. 84/1809/CC. 4023, No. 8, F.O. to Cohen, February,
29, 1884.

— ٣٧ —
Keltie, John : Op. Cit. p. 11.

في ذلك الوقت خاصة وأن المانيا قد اتضحت أنها تسعى لأن تصبح قوة أوربية عالمية – الا أن الاحتكاك بين القوتين لم يكن في ذلك الوقت من الدرجة بحيث يؤدي إلى تباعد وتنافر بينهما لأن المنافسة التجارية التي بدأت بينهما في النصف الجنوبي من القارة وخاصة في الجزء الجنوبي الغربي منها في الفترة بين عامي ١٨٧٠ ، ١٨٨٤ لم تكن بنفس القدر الذي يؤدي إلى مثل هذا التباعد بينهما (٣٨) .

ان سوء الفهم الذي حدث بين انجلترا والمانيا كان نتيجة لسلسلة من الأحداث التي أدت إلى قطعية بينهما ، وكان الخلاف بين الدولتين قد بدأ حول منطقة انجرا بكونينا (Angra Pequena) وهي قطعة من الأرض على الساحل الجنوبي الغربي لأفريقيا ، وهي من أفقر المناطق الافريقية ، ولا تساوى لضجة التي أثيرت حولها ولتي دفعت بسمارك بعدها إلى الاستيلاء على الكاميرون ثم الاستيلاء على توجولاند ، وعلى جزء من غينيا الجديدة ، وعلى شرق افريقيا الألمانية في محاولة للرد على التحدي البريطاني (٣٩) .

ففي عام ١٨٨٢ كان نشاط البعثات التبشيرية في منطقة جنوب غرب افريقيا قويا ، ولكن هذه البعثات تعرضت للسلب والنهب من قبائل هذه المنطقة ، وطلبت هذه البعثات حماية من حاكم مستعمرة الكاب – الا أنه لم يتخذ أي إجراء عاجل . ولكن بعد اتصالات مستمرة أرسل رئيس حكومة الكاب هنري باركلي (Henry Barkly) بعثة برئاسة وليام بلجراف (William Palgrave) لدراسة أحوال هذه المنطقة وكان ذلك في عام ١٨٧٦ (٤٠) .

وقدم بلجراف تقريرا إلى حكومة الكاب أوصى فيه بضم خليج والفيش (Walfish) وكل الساحل من نهر اورانج في الجنوب حتى الحدود البرتغالية في الشمال ، وفي ٦ مارس ١٨٧٨ ظهرت السفينة الحرية البريطانية اندستري (Industry) في خليج والفيش ورفعت

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 55.

— ٣٨ —

C. 4190, No. 75, F.O. to C.O. July 1884 Enclosure
Granville to Ampthill, July, 14, 1884.

— ٣٩ —

٤٠ - لاشين ، فوزي السيد على : الاستعمار الالماني في جنوب غرب افريقيا رسالة ماجستير بمهد الدراسات الافريقية ١٩٧٩ ص ٧٦ - ٧٧ .

العلم البريطاني على المنطقة ، وتم اعلان سيادة حكومة الكاب على المنطقة (٤١) . وفي هذه الفترة طلبت بعثة الراين التبشيرية من الحكومة الألمانية أن تطلب من الحكومة البريطانية التدخل في جنوب غرب افريقيا لتطبيق النظام وحماية الرعايا الألمان من المبشرين والتجار ، ولكن الحكومة البريطانية رفضت اتخاذ أي اجراءات للتدخل خارج منطقة خليج والفيش (٤٢) .

ورفض وزير الخارجية البريطاني لورد جرافيل (Granville) أن توسع بريطانيا مجال نفوذها إلى الشمال من نهر اورانج الذي كان يعتبر الحد الشمالي لمستعمرة الكاب ، وارسل بسمارك إلى الحكومة البريطانية يستفسر عما اذا كانت قد رفضت حمايتها على المنطقة وحماية بعثة الراين التبشيرية ولكن الحكومة البريطانية التزمت الصمت ولم ترد على بسمارك الا بعد ستة أشهر (من ١٩ يناير ١٨٨٤ - يونية ١٨٨٤) (٤٣) .

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلا نجد أن المانيا بدأت تهتم بهذه المنطقة عندما ارسل أحد رعاياها ويدعى لودريتز (Ludewitz) إلى وزارة الخارجية الألمانية يخبرها بأنه استكشف قطعة من الأرض وأنه يرغب حماية الحكومة الألمانية له (٤٤) .

وفي ١٨ أغسطس ١٨٨٣ ارسلت الحكومة الألمانية تعليماتها إلى قنصلها في مدينة الكاب تخبره بموافقة بسمارك على منح لودريتز الحماية الألمانية طالما أن ذلك لا يتعارض مع سيادة الآخرين . كما ارسل بسمارك إلى الحكومة البريطانية يستفسر عن مدى استعداد الحكومة البريطانية لحماية الأرواح والمصالح الأجنبية في منطقة غرب افريقيا وأنه في حالة

— ٤١ —
Croves, C. P. : The Planting of Christianity in Afriea,
Vol. 11 London 1954 p. 249.

— ٤٢ —
From Lord Kimberley to Governor Sir H. Robinson
British Blue Book. 30 December 1880.

— ٤٣ —
Walker, Erick : The Cambridge History of the British
Empire, Vol. III, p. 526.

٤٤ — استطاع المستكشف الألماني لودريتز أن يستولى على قطعة من الأرض تبعد ١٥ ميلا شمال مصب نهر اورانج كما استولى على قطعة أخرى من السلطات المحلية على خليج انجرابكونيا ورفع العلم الألماني عليها .

Crowe S.E. : Op. Cit. p. 61.

رفض بريطانيا لهذه الحماية فإنه يحتفظ لنفسه بحق وضعها تحت الحماية الألمانية ، وقد ساور بريطانيا شك في موافقة بسمارك على ذلك ومن ثم له يحظ الموضع باهتمام المسؤولين البريطانيين ولم ترد بريطانيا الا بعد ستة أشهر كما سبق أن ذكرنا ، وقد اغضب هذا التصرف بسمارك الذي اضطر إلى اتخاذ قرار بضم المنطقة إلى المانيا (٤٥) .

وقد كان قرار بسمارك بالضم مفاجأة للحكومة البريطانية حيث لم يتوقع أحد أن بسمارك يريد بسط السيادة الألمانية على المنطقة ، وكان قرار اعلان الحماية في ٢٤ ابريل ١٨٨٤ سببا في توثر العلاقات بين المانيا وبريطانيا وازدياد التنافس بينهما ، وعندما وصله الرد البريطاني برفض بسمارك قد اتخذ الخطوة الايجابية بارسال برقية إلى القنصل الألماني في مدينة الكاب يعلن فيها أن المستعمرات الألمانية شمال نهر اورانج ستكون تحت الحماية الألمانية كما ابلغ الحكومة البريطانية بقراره هذا (٤٦) .

وكانت المانيا في ذلك الوقت تسعى للحصول على مستعمرات بأى طريقة وفي أى مكان وبأى تكلفة دون أن تضع في الاعتبار القيمة الاقتصادية لهذه المناطق التي تسعى للسيطرة عليها وذلك مثلما حدث في منطقة ابجا بكونينا ولعل ذلك يرجع لدخولها ميدان الاستعمار متأخرا (٤٧) .

وهكذا حدث التباعد بين سياسة المانيا وبين سياسة انجلترا في تلك الفترة بسبب سوء الفهم هذا ، وادت هذه القطيعة بدورها إلى التقارب بين فرنسا والمانيا وكانت أولى ثمار هذا التقارب الاتفاق بينهما حول انعقاد مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ .

ويعتبر المؤرخون أن يوم ٢٤ ابريل ١٨٨٤ وهو اليوم الذي ارسل

Wienfeld, R.H. : Franco-German Relations 1878-1885, — ٤٥
p. 143.

Yarnall, H. : The Great Powers and the Congo conference, 1884 - 1885, p. 46. — ٤٦

Thomson, R.S. : Fondation de l'Etat Independant du Congu (un chapitre de l'Histoire du Partage de l'Afrique) pp. 209-210. — ٤٧

فيه بسمارك البرقية الى قنصله في مدينة الكاب معلنًا ضم المنطقة الى المانيا - ميلاد الامبراطورية الاستعمارية الالمانية (٤٨) .

وكان موقف انجلترا بالنسبة لمسألة انجرا بكونينا سبباً في اتهاج بسمارك لسياسته الاستعمارية الى تعارض المصالح البريطانية وتسعي في نفس وقت الى التقارب من فرنسا ، كما جعلته يفكّر بالفعل في الاقتراح البرتغالي لعقد مؤتمر دولي ، وقد وافق عليه بعد استشارة فرنسا في ١٨ مايو كما وافقت فرنسا على برنامجه المقترن (٤٩) .

وفي تلك الفترة صدرت التعليمات الى الدكتور ناختيجال بالعمل على ضم الكاميرون للنفوذ الالماني ومن ثم الاقتراب من مجال النفوذ البريطاني على الساحل الشمالي الغربي لأفريقيا .

وفي ١٥ مايو ١٨٨٤ تم تأسيس شركة غينيا الالمانية الجديدة (German New Guinea Company)

وتوضح هذه الأعمال المتتالية بجلاءً أن بسمارك كان ينتهج سياسة معادية لبريطانيا ثم جاءت ازمة انجلترا بكونينا لتفرض على آخر أمل في التفاهم بين انجلترا والمانيا (٥٠) .

الظروف التي مهدت لعقد مؤتمر برلين

كان بسمارك قد أرسل الى اللورد جرانفيل فور وصول رد بريطانيا على رسالته الخاصة بحماية الالمان في جنوب غرب افريقيا ما يفيد أن مصالح المانيا الحيوية لا يمكن التضحية بها من أجل حسن النوايا البريطانية (٥١) . وبالرغم من أن بريطانيا اعترفت بالمحمية الالمانية في انجرا بكونينا الا أن سياسة بسمارك بعد ذلك ادت الى احتكارها بين الدولتين، فلقد توسيعت المستعمرة الالمانية في انجرا بكونينا الى مناطق أخرى على الساحل لم تكن لألمانيا أية ادعاءات فيها من قبل . وعندما ادرك

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 72.

- ٤٨ -

F.O. 84/1813, (G. 4205, No. 6)

Plessen to Granville, Oct. 8, 1884.

- ٤٩ -

Oct, 8, 1884.

F.O. 84/1813 C. 4205. No. 11 Granville to Plessen,

- ٥٠ -

Oct. 8. 1884.

Hargreaves, J. : Prelude to the Partition of West Africa, p. 335.

- ٥١ -

اللورد ديربي (Derby) هذه النوايا الألمانية ارسل الى اللورد امبتهل السفير البريطاني في برلين يطلب منه أن يؤكد للحكومة الألمانية قرار الحكومة البريطانية الخاص بالتعليمات التي صدرت الى حكومة الكاب بوضع هذه المناطق من الساحل تحت النفوذ البريطاني حيث توجد هناك مصالح للرعايا البريطانيين (٥١) .

وبالفعل قامت حكومة الكاب بضم بتشوا نلاند الى مستعمرة الكاب وادي - هذا الى غضب بسمارك الذي ارسل في ٢٤ يولية ١٨٨٤ الى السفير الألماني في لندن ويدعى مونستر (Munster) ما يفيد رفض الاعتراف بالخطوة التي اتخذتها الحكومة البريطانية واعقب هذا الاحتجاج باعلان الحماية على الشريط الساحلي لانجرا بكوينا من حدود مستعمرة الكاب حتى الحدود البرتغالية في انجلولا (٥٢) .

وأدت هذه السياسة الألمانية الى زيادة التقارب مع فرنسا ، وظهر هذا واضحا في مساندة المانيا لفرنسا في مؤتمر لندن ٢٨ يونيو ١٨٨٤ أثناء مناقشة الميزانية المصرية ، وهي مسألة كانت تهم كل الدول الأوربية وبصفة خاصة انجلترا التي احتلت مصر بالفعل في عام ١٨٨٢ ، وكان لساندة المانيا لفرنسا أن وصلت المفاوضات الى طريق مسدود ، وكان فشل المؤتمر اتصارا للتعاون الفرنسي الألماني الذي ربط المسألة المصرية بتلك القضايا في غرب افريقيا واكد وحدة التحالف الجديد ضد المصالح البريطانية ، ولم يكتفى بسمارك بمعارضة سياسة انجلترا في مصر بل اتهز فرصة عقد المعاهدة البريطانية البرتغالية في ٢٦ فبراير ١٨٨٤ وأبدى استعداده للتعاون مع فرنسا ضد هذه المعاهدة (٥٣) .

وبالفعل بدأت مباحثات بين المانيا وفرنسا ، وفي ١٤ أغسطس ١٨٨٤ اقترح وزير الشئون الخارجية الألماني الكونت هائز فيليدت (Hanzfieldt) على الجانب الفرنسي ضرورة التوصل الى اتفاق فرنسي ماني للقضايا التي لم تسو في غرب افريقيا . وهكذا جاءت المبادرة من المانيا التي كانت ترغب في حرية الملاحة والتجارة في حوض الكونغو ، والمناطق التي تسيطر عليها القوى الأوربية ، وتم الاتفاق على المقترنات الألمانية التي سلمت الى فرنسا في ١٧ أغسطس ١٨٨٤ ، كما اتفق في ذلك اللقاء

Ibid : p. 336.

— ٥٢ —

Banning : Op. Cit. p. 6.

— ٥٣ —

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 99.

— ٥٤ —

الذى عقد بين بسمارك والسفير الفرنسي فى برلين على اسس هذا الاتفاق وقد تضمنت هذه الاسس :

- ١ - حرية التجارة في حوض ومصب الكونغو .
- ٢ - تطبيق المبادئ التي اقرها مؤتمر فيينا حول الكونغو والنيجر بشأن حرية الملاحة في الانهار الدولية .
- ٣ - وضع الأسس الواجب مراعاتها عند احتلال مناطق جديدة في افريقيا (٥٥) .

وفي هذا اللقاء تمت مناقشة مسألة الدعوة للمؤتمر ومكان انعقاده ، واقتراح بسمارك عقد المؤتمر في باريس ، ولكن كورسيل (Corceil) فضل عقده في برلين ، وبعد ذلك كتب بسمارك الى الحكومة الفرنسية يعرب عن أنه اذا كانت فرنسا جادة في عقد المؤتمر فان القيسar الالماني سوف يتولى ارسال اجراءات عقد المؤتمر الى بقية الدول ، وبعد حوالي شهر جاء الرد الفرنسي بالموافقة على الدعوة للمؤتمر ، وتم الاتفاق على دعوة القوى الكبرى في أوروبا بالإضافة الى الولايات المتحدة - والدول الاسكندنافية لكي تكون قرارات المؤتمر أكثر فاعلية (٥٦) .

و قبل انعقاد المؤتمر بشهر تقريباً في شهر أكتوبر ظهرت في الأفق بعض الخلافات بين فرنسا والمانيا فقد اختلفت وجهات نظر الدولتين بخصوص المسألة المصرية وكان بسمارك يخشى من حدوث مواجهة بين فرنسا وإنجلترا بهذا الخصوص كما كانت هناك اختلافات رئيسية بينهما حول المسائل المتعلقة بغرب افريقيا (٥٧) .

وفي هذه الائتماء وجد بسمارك أن الوقت مناسب للاتصال ببريطانيا ودعوتها للمؤتمر واطلاعها على الأسس التي على أساسها سيعقد هذا المؤتمر . واستمرت الاتصالات بين الدولتين بسبب طلب إنجلترا المزيد من التفاصيل حول المؤتمر بالرغم من موافقة جرانفيل على عقد المؤتمر من حيث المبدأ (٥٨) .

Hertslet, M. : Op. Cit. Vol. I. pp. 409-411. — ٥٥

Keith, A.B. : The Belgian Congo and Berlin Act, Oxford, 1919, pp. 143-144. — ٥٦

General Act, Chapter II, Article IX. — ٥٧

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 105. — ٥٨

وكان معارضته بريطانيا تدور حول غموض حرية التجارة خصوصاً في المبدأ الأول، وشكل الرقابة الدولية في حوض النيجر الأسفل في المبدأ الثاني، وأخيراً إلى أي مدى يطبق مبدأ الاحتلال الفعلى . وكانت تعليمات السفير البريطاني في المانيا ويدعى ماليت (Malet) في السابع من نوفمبر ليس فقط تأييد مبدأ حرية التجارة في حوض الكونغو بل معارضته اشراف هيئة دولية على النيجر من ولم تتعارض بريطانيا على أي مبدأ من المبادئ الأخرى فيما بعد، وكان هدف بريطانيا الأساسي هو التمييز بين الكونغو حيث يكون الوضع الدولي مفيداً له وبين النيجر الذي تسيطر عليه بريطانيا بفضل جهود السفير جورج جولدي (George Goldie)، فقد كان يهم بريطانيا استبعاد أي تدخل من المانيا وفرنسا في شؤون النيجر (٥٩) .

وفي ١٣ نوفمبر عقد بسمارك اجتماعاً مطولاً مع ماليت (Malet) وفي هذا الاجتماع اكتشف ماليت أنَّ اراء بسمارك منطبقة إلى حد كبير مع أراء الحكومة البريطانية، وتقدير بسمارك باقتراح يتضمن مناقشة بعض الموضوعات خارج إطار المؤتمر بين كل من المانيا وفرنسا وبريطانيا . ورغم أنه لم يحدد هذه المسائل إلا أنه كان واضحاً أنَّ بسمارك يفكر في بعض القضايا الإقليمية التي طلبت فرنسا استبعادها من برنامج المؤتمر .

وقبل افتتاح المؤتمر بيومين كانت علاقات بسمارك مع فرنسا قد وصلت إلى درجة كبيرة من التوتر، وكان بسمارك يرغب في الاتفاق مع إنجلترا حول الوضع في الكونغو، وظهر في النهاية أنَّ هناك شبه اتفاق بين الحكومة الألمانية والبريطانية حول معظم المسائل باستثناء مسألة النيجر، وكان بسمارك يرى اشراف هيئة دولية على الملاحة فيه وكان يطمع في تأييد الفرنسيين له في هذا الرأي – ولكنه استسلم في النهاية بعد أن وافق الفرنسيون على مطالب إنجلترا خوفاً من تطبيق مبدأ وجود هيئة دولية على الأنهر الأخرى في إفريقيا مثل السنغال وهذا بالطبع يضر بمصالح فرنسا (٦٠) .

Hargewes, John : Op. Cit. p. 339.

— ٥٩ —

Burns, Alan : History of Nigeria pp. 72-74.

— ٦٠ —

ونجح بسمارك في الحصول على اعتراف بريطانيا بالمنظمة الدولية في الكونغو التي كان الملك ليوبولد قد نجح في الحصول على ضمان دولي لها .

كان هذا هو الوضع السائد بين مختلف القوى قبل انعقاد المؤتمر في ١٥ نوفمبر حيث ظهر التباعد التدريجي بين المانيا وفرنسا في الوقت الذي تم فيه التقارب بين المانيا وإنجلترا ، وسيزداد هذا التقارب وضوحاً أثناء مباحثات المؤتمر بين مختلف الوفود التي شاركت في اعماله .

المؤتمر ومداره في جلساته

دعت المانيا مختلف القوى الدولية لحضور هذا المؤتمر الذي عقد في مدينة برلين في الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ الى ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وحضره مندوبو أربع عشرة دولة هي (النمسا وال مجر ، والمانيا ، وبليجيكا والدنمارك ، وايطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ، وروسيا ، واسبانيا ، والسويد ، والنرويج ، وتركيا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وإنجلترا) وقد عبر عنها باتتج بقوله ان المؤتمر قد اشتمل على ست دول الكبرى في ذلك الوقت والسبع دول البحيرية ثم الولايات المتحدة الامريكية (١) .

وإذا ألقينا نظرة على الدول والقوى المشتركة في هذا المؤتمر نجد ان هناك خمس دول كان لها أكبر الأثر في مجريات الأمور داخل قاعات المؤتمر واعنى بذلك فرنسا والمانيا وبريطانيا والبرتغال وهيئة الكونغو الدولية (المنظمة الدولية) ، وكانت المانيا تساند هذه الهيئة مما ساعد على التباعد بين فرنسا والمانيا — هذافي الوقت الذي تقارب فيه المانيا من إنجلترا ، أما البرتغال فقد ارتبطت سياستها بفرنسا ، على ان الكولونيل ستورش (Staurch) والكونتن فاندرفيلد (Van der Velde) اللذين ارسلهما الملك ليوبولد كانوا يمثلان الهيئة هذا بالإضافة الى أعضاء الوفد البلجيكي الحكومي والأمريكي الذين كانوا جميعاً يعبرون عن وجهة نظر هذه الهيئة الدولية .

اما فيما يتعلق بالقوى الأخرى نجد ان هولندا ايدت بشكل واضح مطالب كل من المانيا وبريطانيا بخصوص حرية التجارة في حوض الكونغو ، واما روسيا فقد وقفت الى جانب فرنسا بسبب كرهها التقليدي لاي نبدأ

يتضمن التجارة الحرة خوفاً من تطبيق هذا المبدأ على مصالحها في الدانوب، أما موقف إيطاليا فكان مشكوكاً فيه طوال جلسات المؤتمر، لأنها كانت ترغب في البقاء على علاقات ودية مع بريطانية من أجل مصالحها، ولذا فإنها انضمت إلى القوى التي تطالب بتطبيق مبدأ حرية التجارة في حوض الكونغو^(٣).

عقد المؤتمر عشر جلسات كاملة، وقد بدأت الجلسة الأولى في ٢٥ نوفمبر ١٨٨٤ وعقدت الجلسة الأخيرة في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ وهو تاريخ الذكرى الأولى لتوقيع المعاهدة الانجليزية البرتغالية، وقد انحصرت أعمال المؤتمر الأساسية في اللجان الفرعية التي كانت تعقد بين الجلسات العامة، وصدرت قرارات المؤتمر في شكل ميثاق عام (General act)، وتضمن ثمان وثلاثين مادة ووقعه ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر عدا الولايات المتحدة الأمريكية. ونصت المادة (٣٨) من نصوص المؤتمر على أن المواد التي تعتمدتها الدول المشاركة سوف تصبح سارية المفعول بعد اعتمادها من كافة الدول، ونصت هذه المادة أيضاً على أن ترسل الحكومات اعتمادها من كافة الدول ونصت المادة (٣٨) أيضاً على أن ترسل الحكومات اعتمادها لقرارات المؤتمر إلى حكومة الإمبراطورية الألمانية وسوف تقوم الحكومة الألمانية بإيداع كل الموافقات في أرشيف الحكومة، وبعد وصول كل الموافقات على نصوص المؤتمر يصدر مرسوم نهائياً في شكل بروتوكول (Protocol) يوقعه ممثلو كل القوى المشاركة في المؤتمر، وبعد التوقيع ترسل نسخة منه إلى كل دولة اشتراكت في المؤتمر^(٤).

وبالفعل اعتمدت كل الدول المشاركة في المؤتمر هذه القرارات عدا الولايات المتحدة، وقد ذكر بسمارك في اجتماع ١٩ أبريل عام ١٨٨٦ أن الولايات المتحدة سوف تدخل في قائمة القوى التي ربما تنضم بعد ذلك إلى نصوص المؤتمر حسب المادة ٣٧ التي تنص على أن القوى التي لم توقع على المرسوم العام للمؤتمر سوف تنضم إليه فيما بعد^(٤).

وألحق بالبروتوكول الخاص تلك المعاهدات التي وقعتها الدول المشاركة في المؤتمر فيما بينها، وآخرها تلك المعاهدة التي وقعت في ٢٣ فبراير

Keltie, J. : Op. Cit. p. 97.

٦٢ —

٦٣ — انظر نصوص المؤتمر في :

Hertslet, M. : Map of Africa by Treaty, 3 Vols. London 1906.

Hertslet, M. : Op. Cit. p. 485.

٦٤ —

١٨٨٥ والتي اعترفت فيها بلجيكا بالمنطقة التي بسطت الهيئة الدولية للكونغو تقوذها عليها كدولة مستقلة تابعة للهيئة التي اسماها الملك ليوبولد وحملت اسم « دولة الكونغو الحرة » (Congo Free State) وظلت تحمل هذا الاسم حتى ضمتها بلجيكا اليها في عام ١٩٠٨ ^(١٥) .

ويمكن ان نميز بين مادار في جلسات المؤتمر الرسمية الشاملة وبين الاتفاقيات الجانبية بين دولتين أو أكثر من دول المؤتمر .
أولاً : ما تم في جلسات المؤتمر الرسمية :

ان أهم المسائل التي عالجها المؤتمر في جلساته الرسمية هي :

١ - حرية التجارة في حوض نهر الكونغو :

استمر بحث هذه المسألة حوالي أسبوعين أي من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ حتى الاول من ديسمبر من نفس العام . وقد كشفت المناقشات حول هذا الموضوع عن تقارب بين المانيا وإنجلترا والهيئة الدولية ، وكانت هذه المجموعة تهدف الى التوسيع في عملية حرية التجارة كل في أواسط افريقيا ، ولكن فرنسا والبرتغال عارضتا هذا المبدأ حيث سعت كل منهما الى تضييق حدود التوسيع بقدر الامكان ، وظهرت القطيعة الواضحة بين أعضاء وفود فرنسا والمانيا ، وقد تعاطف بسمارك مع إنجلترا والهيئة الدولية وحقق بذلك انتصارا ملموسا لمبادئ حرية التجارة ^(١٦) .

وقد نجح المؤتمر بعد الجلسة الأولى في تحديد الحدود الجغرافية لحوض الكونغو وشكلت لجنة لهذا الغرض ، وأمكن رسم هذه الحدود التي تمتد من مناطق سقوط الامطار على الحواف الجبلية للاحواض المجاورة لانهار نياري (Niari) ، واجووى Ogowe ، وشنكارى Schari (Schari) ونهر النيل في الشمال ، وسقوط الامطار الشرقية على بحيرة تنجانيقا في الشرق وكذلك مناطق سقوط الامطار على أحواض الزمبيزى ولوجي Logé) في الجنوب ، وقد اثارت البرتغال بعض المشكلات بسبب رغبتها في ضم بحيرة تنجانيقا لاملاكها لكنها لم تنجح في ذلك وامكن الانتهاء من بحث هذه المسألة مع اوائل ديسمبر ليتفرغ المؤتمر لبحث المسألة الثانية ^(١٧) .

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 123.

- ٦٥

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 105.

- ٦٦

٦٧ - انظر خريطة توزيع هذه الانهار

٢ - حرية الملاحة في حوض الكونغو والنيجر :

استغرق بحث هذه المسألة شهر ديسمبر بأكمله ثم تأجلت الجلسات بسبب اعياد رأس السنة الميلادية . ثم عادت لجأان المؤتمر تستأنف أعمالها مرة أخرى في السابع من يناير ١٨٨٥ للدراسة المبحث الثالث . ومنذ البداية تعاونت فرنسا مع المانيا في وضع مشروع تقدمت به المانيا لبقية وفود المؤتمر ، وكان المشروع يتعلق بال malaria في أحواض الأنهر الأفريقية . ورغم هذا فقد حدثت اختلافات بين المانيا وفرنسا عند دراسة ومناقشة بنود هذا المشروع وكانت فرنسا هي التي طلبت ادراج موضوع النيجر في جدول أعمال المؤتمر ، ووافق بسمارك على ذلك في ذروة صراعه مع انجلترا دون ان يدرك المغزى الذي تسعى اليه فرنسا من وراء ذلك ، حيث كانت فرنسا في السنوات السابقة لانعقاد المؤتمر في صراع مع انجلترا حول حوض النيجر وبعض المناطق في ساحل غينيا ، وكانت فرنسا ترمي من وراء ادراج هذا الموضوع في المؤتمر ان تضمن نجاحاً لمصالحها هناك بتأييد من المانيا (١٨) .

هذا وقد كان هناك مشروع الماني ينص على انشاء نظام مشترك للرقابة الدولية على النهرين قدمه بسمارك بالفعل الى القوى المشتركة في المؤتمر في أول لقاء بعد ١٥ نوفمبر ، ولكن هذا المشروع لم يوزع حتى يوم ٢٥ نوفمبر ولم يناقش حتى الاجتماع الرابع الذي عقد في أول ديسمبر ١٨٨٤ .

وتقدمت بريطانيا بطلب لمعالجة موضوع النيجر مستقلاً عن الكونغو ، ووافق المؤتمر بالاجماع على الطلب البريطاني ، وكان هذا ضربة قاسية لفرنسا التي كانت تأمل مساندة المانيا حسب الاتفاق بينهما على تطبيق نفس الوضع السائد في الكونغو ، ولكن بسبب جهود بسمارك فقدت فرنسا هذا التأييد الالماني .

فقد حدث تغير من جانب بسمارك نحو فرنسا ، وقد ساعد هذا بريطانيا على تحقيق ما تريده ، وأولها الاعتراف بوضعها في ذلك الجزء من ساحل افريقيا الغربية ، واستطاعت أن تتجنب امتداد الهيئة الدولية إلى النيجر ، وأعلنت حرية الملاحة لكل الدول على النهرين ولكن مع فارق بين

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 117.

الوضعين حيث كان البريطانيون هم الذين يضمنون هذه الحرية في النيجر والتي أوكلتها بريطانيا إلى شركة النيجر الملكية التي حصلت على البراءة الملكية في عام ١٨٨٦ (٦٩) .

وأدى هذا إلى نكسة للمصالح الفرنسية في النيجر ، وفي نفس الوقت زاد من التوتر الألماني الفرنسي حول الكونغو إلى حد القضاء على الوفاق بين الدولتين بسبب تبني بسمارك قضية الهيئة الدولية للكونغو التي اشأها الملك ليوبولد، وكان موقف بسمارك لهذا سبباً في قيام دولة الكونغو الحرة. وجاء اعتراف بريطانيا بالهيئة في أوائل ديسمبر وبعدها اعترفت بها إيطاليا في ١٩ ديسمبر ، ثم النمسا وال مجر في ٢٤ ديسمبر وجاء اعتراف هولندا يوم ٢٧ ديسمبر ، أما إسبانيا فقد جاء اعترافها في السابع من يناير وروسيا في الخامس من فبراير والسويد والنرويج في العاشر من فبراير والدنمارك في الثالث والعشرين من نفس الشهر وهو نفس اليوم الذي اعترفت فيه بلجيكا لتصبح آخر دولة تعترف بالمنظمة (٧٠) .

ونصت المادة (٣٠) من نصوص المؤتمر على أن تعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر وفروعه ومنافذها الواقعة تحت سيادتها ، كما تعهدت بريطانيا بالعمل على حماية التجارة الأجنبية ، وجميع المنشآت التجارية في أحواض النيجر الواقعة تحت السيادة البريطانية وذلك بشرط التزام التجار بشروط وقواعد التجارة هناك .

كما نصت المادة (٣٣) على حرية الملاحة في النيجر والمياه الإقليمية خلال الحرب حيث تظل نصوص المؤتمر سارية المفعول في زمن الحرب ، وعلى هذا تظل الملاحة حرة لكل الدول سواء المحايدة منها أو التي في حالة حرب (٧١) .

٣ - الاحتلال الفعلى وشروطه :

استغرق بحث هذا الموضوع حوالي ثلاثة أسابيع بدأت في السابع من يناير عام ١٨٨٥ ونصت المادة (٣٤) من نصوص المؤتمر على أن أي قوة تستولى على أي جزء من الأرض على سواحل القارة خارج

— ٦٩ —
Perham, Margery : Lugard, the Years of Adventure,
p. 481.

— ٧٠ —
Keith, A.B. : Op. Cit. p. 63.

— ٧١ — انظر نصوص المؤتمر في
Hertstel : Op. Cit. p. 484.

ممتلكاتها الحالية أو التي لم تمتلكها أو التي تتوى اعلان حماية عليها
— يجب أن تخطر كل القوى الموقعة على مرسوم المؤتمر حتى تتمكن من
الدفاع عن ادعائاتها لخاصة .

وظهر واضحًا منذ بداية المؤتمر اتفاق الاراء بين انجلترا والمانيا في
الوقت الذي انهار فيه التفاهم الودي بين المانيا وفرنسا ، وكان هذا
المبدأ آخر المسائل التي ناقشها المؤتمر ، ولم تكن هناك تكتلات حول
هذا المبدأ ، وكان القصد من دراسة هذا الموضوع تحديد الالتزامات
السياسية نحو الشعوب الخاضعة للسيطرة الاوربية في المستقبل وتحديد
الاجراءات الواجب اتباعها قبل احتلال مناطق جديدة على سواحل افريقيا .
ولقد اضطر بسمارك أن يفصل مسألة حرية الملاحة والتجارة عن قضية
الاحتلال الفعلى ، وكان مضطراً لقصرها على سواحل افريقيا فقط بالإضافة
إلى المناطق التي سوف تستعمر في المستقبل ، وقد عرض بسمارك المشروع
الألماني الفرنسي على المؤتمر والخاص بالاحتلال الفعلى في السابع
من يناير ١٨٨٥ (٧٢) .

عرض المشروع على لجنة انتهت في أواخر يناير من صياغته واعتمده
المؤتمر في ٣١ يناير ١٨٨٥ واحتوى على بنددين :

البند الاول : يقضى بأن أية قوة تحصل على منطقة ما في المستقبل على
سواحل افريقيا وتقع خارج ممتلكاتها الحالية عليها أن تصحب ذلك
باعلان كل القوى الأخرى في المؤتمرو .

أما البند الثاني : فيقضي بعدم اعلان أية دولة الحماية على منطقة من
القاره الافريقية دون أن تكون هذه الحماية مؤيدة باحتلال فعلى المنطقة
على أن تقوم هذه الدول بالعمل على تقدم سكان المنطقة وتقيم بها
حكومة عادلة مع نظام قضائي عادل ، واحترام حقوق المواطنين واحترام
حقوق التجارة والنقل والمواصلات (٧٣) .

وبعد مناقشات بين الوفود حول مسألة الاحتلال الفعلى تمت الموافقة
النهائية على مواد الاحتلال الفعلى على أن تكون في فصل مستقل من
الميثاق النهائي ، وكانت المسودة النهائية قد تضمنت بالفعل ضرورة اعلان

Protocol VII, Seventh Meeting of the Conference, ٧٢ —
January, 7, 1885.

Crowe S.E. : Op. Cit. p. 181.

— ٧٣ —

الدول الأخرى عند احتلال أي منطقة من إفريقيا • وإن يتبع هذا الاحتلال بقوة فعلية تضمن قيام نظام للحكم بها ، وهكذا تم في برلين ودون ممثلين لأى دولة إفريقية وضع الأساس التي تم على أساسها تقسيم إفريقيا إلى وحدات صارت فيما بعد أساس الدول الحديثة ، وهي الأساس التي وضعها التجار الأوروبيون ورجال البعثات التبشيرية بعد الغاء تجارة الرقيق وصارت هذه الأساس حدود الدول المستقلة الجديدة في إفريقيا (٧٤) •

٤ - **أما المسائل الإنسانية** مثل مقاومة تجارة الرقيق فقد ناقشها المؤتمر في عبارات موجزة وغامضة وبالتالي فإنها لم تشكل إلا جزءاً بسيطاً من أعمال المؤتمر •

ولقد جاء في المادة التاسعة من نصوص المؤتمر ما يفيد : حيث أن تجارة الرقيق محظمة طبقاً لمبادئ القانون الدولي ، ولذا فإنه لابد من العمل على منع التجارة في الرقيق سواء براً أو بحراً ، وعلى القوى التي تمارس سيادتها أو نفوذها على بعض المناطق في حوض الكونغو أن تعلن تحريم تجارة الرقيق هناك ، وعلى كل القوى أن تجتنب كل الامكانيات المتاحة لوضع حد لتجارة الرقيق ومعاقبة كل من يمارس العمل بها (٧٥) •

وإذا كان المؤتمر قد عالج مثل هذه الموضوعات بشكل موسع وكرس أعضاء الوفود جهدهم لمناقشة هذه القضايا فإن مباحثات جانبية كانت تسير جنباً إلى جنب مع اجتماعات المؤتمر ونجحت هذه الاجتماعات الجانبية أن تحل بعض المشاكل التي واجهت المؤتمر منذ انعقاده •

ثانياً - الاتفاقيات الجانبية بين دول المؤتمر : (٧٦)

من المعروف أن فرنسا قد وافقت من حيث المبدأ على التعاون مع المانيا لعقد مؤتمر برلين على شرط استبعاد كل المسائل الإقليمية من برنامج المؤتمر لأنها كانت ترى أن التفاوض المباشر مع منافسيها دون

Crowder, M. : West Africa Under Colonial Rule, — ٧٤
p. 63.

General Act, Chapter II, Article IX. — ٧٥

٧٦ - سيعتبر الحديث في هذه الاتفاقيات الجانبية على المشاكل التي حلّت خارج جلسات المؤتمر الرسمية باتفاق تم بين دولتين أو أكثر من يهمهم الأمر •

تدخل من قوى خارجية أفضل لها ، واستجاب بسمارك لذلك على أساس
أن هذا هو الثمن اللازم دفعه لأجل تعاونها معه .

ومنذ افتتاح المؤتمر كان بسمارك يأمل أن تحل كل المسائل الجانبيّة قبل انتهاء المؤتمر . وقد بدأت المفاوضات لتسوية المسائل الإقليمية في الكونغو ، ودغم أن هذه المفاوضات الإقليمية قد تمت خارج الجلسات الرسمية للؤتمر الا أنها تشكّل جزءاً هاماً من انجازات المؤتمر ، وكان موقف كل من إنجلترا وألمانيا بصفة خاصة تأثير كبير على تلك المفاوضات بسبب تأييدها لوقف الهيئة الدوليّة في الكونغو ضد رغبات فرنسا . وقد تعقدت المفاوضات بسبب عدم رغبة كل من ألمانيا وإنجلترا في الضغط على فرنسا وذلك لأن بسمارك كان حريصاً على عدم القضاء على الوفاق الألماني الفرنسي ، كما أن إنجلترا لم تحاول الضغط على فرنسا خوفاً من سوء العلاقات بين الدولتين .

ولقد مرت المفاوضات التي تمت بين فرنسا والبرتغال والهيئة الدوليّة
بثلاث مراحل :

١ - بدأت المرحلة الأولى تحت اشراف بسمارك في بداية ديسمبر ١٨٨٤ وتوقفت في نهاية الشهر بسبب الاتصالات الألمانيّة والإنجليزيّة مع فرنسا لمعرفة رأيها في الموضوع .

٢ - انتقلت المفاوضات إلى باريس في بداية يناير ١٨٨٥ حيث توصلت فرنسا والهيئة الدوليّة إلى اتفاق في الخامس من فبراير الا أنهما فشلا في التفاهم مع البرتغال بخصوص ما أتفقا عليه .

٣ - انتقلت المفاوضات مرة أخرى إلى برلين في منتصف فبراير حيث اقتنعت البرتغال في النهاية بمساعدة إنجلترا وألمانيا بتوقيع معاهدة مع الهيئة الدوليّة في ١٤ فبراير ١٨٨٥ (٧٧) .

وكان ليوبولد قد وافق على توقيع معاهدة مع فرنسا بشرط قيام فرنسا بالوساطة بينه وبين البرتغال لكي تقنعها بالاعتراف بادعاءات الهيئة على الشاطئ الأيمن واليسير للكونغو حتى نقطة تقع في المياه العميقه والتي يمكن استخدامها كنهاية لخط السكك الحديدية حول شلالات

النهر ، وقد وعد فيري (Ferry) رئيس وزراء فرنسا بالقيام بذلك (٧٨) .

ولكن فيري كان يتآمر مع البرتغال من وراء ليوبولد حيث أعطاهم وعدا بالمساعدة أثناء تفاوضهم مع الهيئة الدولية ، ونتيجة لذلك توقفت المفاوضات بين فرنسا والهيئة الدولية (٧٩) .

وكان البرتغال ترغب في وساطة فرنسا بينها وبين الهيئة الدولية ، وارسلت حكومة البرتغال مبعوثا يدعى سنهور كارلوس (Senhor Carlos) ومعه تعليمات كمحاولة لكسب ثقة فيري وأن يؤكد له الحاجة إلى التعاون الفرنسي البرتغالي في التفاوض مع الهيئة . وفي نفس الوقت الذي وصل فيه المبعوث البرتغالي إلى فيري في يوم ٣١ ديسمبر ١٨٨٤ — وصل ممثلو ليوبولد وتقابلا مع فيري وبدأت المفاوضات بين الاطراف الثلاثة ولكنها تعقدت واضطر فيري في النهاية إلى إنهاء المباحثات ، وأفاد أنه سيكتب إلى برلين معلنا أنه وجد استحالة التفاهم مع الهيئة الدولية وكتب فعلا إلى بسمارك بذلك .

وبعد أسبوع استأنف فيري المفاوضات من جديد وكان كل طرف على استعداد لتقديم تنازلات ، فأعلنت الهيئة الدولية عن استعدادها لاعطاء البرتغال الشاطئ الشمالي للكونغو حتى خط ١٣° شرقا على أن تحتفظ لنفسها بكل الشاطئ اليمين وكذلك المناطق شمال هذا الشاطئ حتى الحدود الفرنسية (٨٠) .

وأعلن فيري عن استعداده لعرض هذه المقترنات على البرتغال ، وبالفعل عرضها وكان رد البرتغال أنهم على استعداد للتخلص من الشاطئ اليمين للكونغو ولكنهم طالبوا بالشاطئ الشمالي حتى نوكى (Nokki) كما طالبوا بمنطقة داخلية عبارة عن شريط يقع شمال نهر الكونغو ، ولكن الهيئة الدولية رفضت هذه المطالب البرتغالية ، وهكذا دخلت المفاوضات في طريق مسدود وعادت المشكلة برمتها إلى المؤتمر (٨١) .

Banning : Op. Cit. p. 54.

— ٧٨

Thomson : Op. Cit. p. 264-5.

— ٧٩

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 168.

— ٨٠

Thomson : Op. Cit. p. 268.

— ٨١

ولم يكن بسمارك على استعداد للتدخل بين فرنسا والهيئة الدولية ، وهكذا تعقدت المشكلة ، لكن بعد مفاوضات مطولة بين الوفود الفرنسية والإنجليزية والبلجيكية في برلين تقرر أن تستمر الهيئة في اتصالها مع فرنسا طالما أن فرنسا قد وعدت بمساعدتها فيما بعد في مفاوضاتها مع البرتغال ، وبدأت المفاوضات من جديد في برلين ، وفي الخامس من فبراير تم توقيع معاهدة باريس بين فرنسا والهيئة الدولية على أساس ما وصلوا إليه من تفاصيل (٨٣) .

وطبقاً لهذه المعاهدة حصلت فرنسا على كل المنطقة الغنية لنهر نياري كوييلو (Niari Kwilu) وحددت الحدود الجنوبية على امتداد مصب نهر شيلونجو (Chilongo) ، كما حصلت فرنسا على الشاطئ اليميني من مانجانج (Manjang) بما في ذلك حوض ليكون (Likone) ، بينما حصلت الهيئة الدولية على المناطق جنوب خط شيلونجو وكل الشاطئ اليميني من الكونغو حتى مانيانجا (Manyanga) ، ولم تشر المعاهدة أطلاقاً إلى الوعود الفرنسي بالوساطة مع البرتغال ، ولكن ارتفق بالمعاهدة خطاب خاص من الحكومة الفرنسية يؤكد هذا الوعود (٨٤) .

وهكذا اتّهت المفاوضات مع الهيئة وفرنسا وبقي أمام هذه الهيئة الدولية مشكلة كبرى تتمثل في الوصول إلى اتفاق مع البرتغال ، وكان انتقال المفاوضات إلى برلين اعترافاً بفشل فيerry (Ferry) في الوساطة بين البرتغال والهيئة الدولية ، ومن ثم انعزلت البرتغال بعد تخلّي فرنسا عنها وبدأ بسمارك يمارس ضغطه على البرتغال . وبمجرد انتقال المباحثات إلى برلين أعلن ليوبولد عن استعداده لفتح البرتغال المنطقة الداخلية في كابينا (Cabina) وكذلك الشاطئ الشمالي للكونغو حتى نوكى (Nokki) ، وقد قدمت هذه التنازلات في الثاني من فبراير وتقدّمت كورسيل إلى السفير البرتغالي في برلين (٨٥) .

ورغم إعلان البرتغال قبولها من حيث المبدأ إلا أنها اعربت عن ضرورة صياغتها بشكل واضح مع تأكيد مساندتها كل من فرنسا وإنجلترا وبريطانيا لها .

Banning : Op. Cit. p. 58.

- ٨٢

Thomson : Op. Cit. p. 273.

- ٨٣

F.O. 84/1821 Malet to Granville, Feb. 5, 1885, Tel. 26.

- ٨٤

وفي السابع من فبراير ١٨٨٥ أرسيلت كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا مذكرة الى الحكومة البرتغالية توجهي فيها بترتيب اتفاق مع الهيئة الدولية للكونغو تحصل بمقتضاه البرتغال على الشاطئ الشمالي للكونغو والخط الساحلي حتى شيلونجو (Chilongo) . وفي العاشر من فبراير جاء رد البرتغال متضمنا رفض هذه المقترفات ورغبة الحكومة البرتغالية في الحصول على منطقة كابينا وميناء بانا (Banana) في مصب نهر الكونغو والشاطئ الشمالي للنهر حتى فيتشي (Vivi) بدلا من نوكى (Nokki) ^(٨٥) .

وقد ازعج بسمارك لهذا الموقف البرتغالي الجديد وكان رد الفعل بين الدول هو اندار ثلاثة من المانيا وانجلترا وفرنسا ، وفي ١٣ فبراير اعلنوا فيه رفض المطالب البرتغالية في بانا والشاطئ الشمالي حتى فيتشي (Vivi) ، كما اعلنوا أنه في حالة اصرارها على مطالبتها فسوف تسحب كافة الامتيازات التي وعدت بمنحها لها في الكونغو ^(٨٦) .

وفي ١٥ فبراير اعلنت البرتغال موافقتها على المطالب التي قدمتها الهيئة الدولية وتم توقيع معايدة في برلين في نفس اليوم الذي وافقت فيه (١٤ فبراير) ، وبفضل هذه المعاهدات حصلت الهيئة الدولية على كل الشاطئ الايمان لنهر الكونغو حتى مانيانا (Manyana) وهي منطقة تمتد شمال النهر بما في ذلك شريط من الساحل طوله ٢٢ ميلا فوق المصب مما اعطتها السيطرة على راقه حيث تضمنت المنطقة ميناء بانا ، وأخيرا المنطقة جنوب الكونغو الممتدة شرقا لمسافة بعيدة على خط عرض نوكى ^(Nokki) .

اما فرنسا فقد عزلت تماما حسب اتفاقية الخامس من فبراير عن مصب النهر لكنها حصلت على الوادي الخصب في نياري كوييلو (Niari Kwiliu) ، كما حصلت أيضا على الشاطئ الايمان من مانيانجا (Manyanga) . ورغم عدم حصولها على مناطق على المحيط فإنه كان بإمكانها أن تستخدم مجراه العلوي بسهولة من الجابون ^(٨٧) .

٨٥ - انظر هذه الاماكن على الخريطة رقم : ١

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 172.

٨٦ -

Banning : Op. Cit. p. 61.

٨٧ -

أما البرتغال فقد حصلت على كل المناطق في الكونغو حتى الشاطئ الشمالي للنهر وكذلك النهر نفسه حتى نوكى (Nokki) ، وكان حصولها على نوكى نفسها قد أعطتها فرصة للاتصال بمناطقها الواسعة في أنجولا .

وبفضل هذه المعاهدات مع الهيئة الدولية تم اعتراف المؤتمر بها ، وفي الاجتماع التاسع الذي عقد في ٢٣ من فبراير أعلن الكولونيال ستورش (Staurch) أنه قد تم الاعتراف من جانب الوفود بالهيئة باستثناء تركيا (٨٨) .

وفي الاجتماع النهائي للمؤتمر والذي عقد في ٢٦ فبراير ١٨٨٥ برئاسة بسمارك أعلن انضمام الهيئة إلى القوى الموقعة على ميثاق المؤتمر النهائي وتحولت الهيئة إلى قوة رسمية ذات سيادة وأشار إليها في حديثة باسم « دولة الكونغو الحرة » (٨٩) .

تقييم المؤتمر وأثاره على الخريطة السياسية لغرب أفريقيا

في الحقيقة ان المؤتمر سواء في مناقশاته أو النتائج التي توصل إليها يعطى صورة حية للصراعات المختلفة بين القوى الأوربية الكبرى في ذلك الوقت وخاصة المانيا وفرنسا وإنجلترا ، أما بقية الدول التي اشتراك في المؤتمر فقد كانت تسير في فلك واحدة من هذه القوى أو بيعاز منها (٩٠) .

ومن الأمور المدهشة أن هدف المؤتمر كان دراسة الاحتلال سواحل أفريقيا فقط ، ورغم هذا فإن الميثاق النهائي للمؤتمر الذي شمل كل المناقشات التي دارت في المؤتمر صار أساسا لاحتلال أي جزء من أفريقيا حيث وضع المؤتمر أسس احتلال أية قوة لأي جزء من القارة بشرط أن يصبح ذلك احتلالا فعلي لهذا الجزء (٩١) .

٨٨ — لم تعرف تركيا بالمنظمة إلا في ٢٥ يونيو ١٨٨٥
Keith, A.B. : Op. Cit. p. 62.

Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 152.

— ٨٩ —

٩٠ — الجمل ، شوقي عطا الله : مرجع سابق ص ٣١٢
Crowe, S.E. : Op. Cit. p. 63.

— ٩١ —

ونجح المؤتمر في تحقيق هدفين رئيسيين :

أولاً — قيام دولة حرة كبرى في قلب إفريقيا الاستوائية تكون من الناحية الاسمية مفتوحة لكل الشعوب وبعيدة عن المنافسات الدولية .

ثانياً — وضع المؤتمر أساس التنظيمات الاقتصادية المتعلقة بالمناطق الداخلية في القارة ، وقد أيد المؤتمر في قراراته مبادئ الحرية والمنافسة الشريفة على عكس النظم الاستعمارية البالية ، كما اتاح المؤتمر الفرصة لتقسيم القارة شمالي وجنوبي خط الاستواء بطريقة لا تسبب الخلافات الطاحنة بين الدول الأوروبية المستعمرة كتلك التي صاحبت استعمار الأميركيكتين حيث تم تقسيم القارة بشكل سليم .

وهذا المرسوم الذي وقعته كل القوى المهمة بأفريقيا والذي تضمن كما يبدو ثمان وثلاثين مادة كن خطوة هامة ، وكان الموقوفان على قرارات المؤتمر يحدوهم الأمل في رسم خريطة إفريقيا في المستقبل دون صراعات دموية بين الدول الكبرى ، فقد نص المؤتمر على حرية التجارة ب الأوسع معانيها في حوض الكونغو وعلى حرية الملاحة في الأنهر الأخرى ، ونص على حياد الكونغو الذي وضع تحت حماية الهيئة الدولية للكونغو ، ونص على حماية المواطنين ومصالحهم والقضاء على تجارة الرقيق . كما وضع المؤتمر للقوى الأوروبية التي ترغب في ضم مناطق جديدة في المستقبل أن تعلن ذلك للقوى الأخرى وأن يكون هذا الاحتلال فعليا . وقد طبقت أساس الاحتلال الفعلى على سواحل غرب إفريقيا وهي التي كانت قد سيطرت عليها القوى الأوروبية بالفعل ، أو تم الاستيلاء عليها في السنوات القليلة التي تلت انعقاد المؤتمر .

لكن اذا كان المؤتمر قد نظم عملية الحصول على اجزاء من القارة الإفريقية بطريقة قانونية الا أن هذا الاجراء القانوني تتضاعل قيمته اذا ما نظرنا اليه في ضوء ما طرأ بعد ذلك من احداث وما تلاه من تطورات بينهم .

وإذا كانت المانيا قد تحالفت مع فرنسا من أجل عقد هذا المؤتمر وإنجاحه فإن الاحداث التي دارت في جلسات المؤتمر اثبتت فشل هذا التحالف وعدم امكان استمراره ، هذه في الوقت الذي حدث فيه تقارب

بين المانيا وانجلترا التي استفادت من المؤتمر في ابعاد فرنسا عن النiger الاسفل وعن حوض الكونغو وهو نجاح كبير للدبلوماسية البريطانية (٩٣) .

وترى ساييل كرو (Sabyl Crowe) استاذة القانون الدولي أن المؤتمر حاول أن ينظم العلاقات بين القوى الاستعمارية على أساس قانونية محدودة — لكن الذي حدث هو دفع عجلة التكالب الاستعماري على القارة الافريقية بالإضافة إلى أن هدف المؤتمر كان كما قيل تحقيق حرية الملاحة والتجارة في أحواض النiger والكونغو — لكنه في الحقيقة أسف في النهاية عن احتكار الدول الكبرى للتجارة في المناطق التي خضعت لنفوذها في هذه الجهات (٩٤) .

وهكذا نجد أن مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/١٨٨٥ قد أعطى اعترافا دوليا لموقف كان موجودا بالفعل ، فقد حاول المؤتمر وضع إطار معين ينظم العلاقات الدولية فيما يتعلق بأفريقيا ، وبعد المؤتمر بدأ التكالب على القارة بالفعل وبشكل عنيف وسريع فأخذت كل القوى تقدم ادعاءاتها على مختلف مناطق القارة .

فقد بدأت فرنسا مثلا تقدمها نحو السودان شرقا وأمكن ربط مناطق نفوذها في السنغال بمناطقها في حوض النiger ، وعلى الطرف الآخر من النهر وقع السير جورج جولدي (George Goldie) معاهدات مع الحكام في دلتا النiger وامتد شمالا لدولة سوكوتو واماارة جواندو . وأما المانيا فقد اعادت سيطرتها على الكاميرون وتوجو كما وقعت فرنسا معاهدات مع حكام دلتا النiger في ساحل داهومي (٩٤) .

وليس حقيقة أن المؤتمر قد قسم القارة الافريقية ، ذلك لأن المسائل الإقليمية قد استبعدت من جدول أعمال المؤتمر . وأما القضايا الإقليمية التي تهم الدول الكبرى فقد تم دراستها والاتفاق بشأنها في سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي امتدت لعدة سنوات بعد المؤتمر ، كما

— ٩٢ — Johnston : Colonization in Africa, p. 189.

٩٣ — الجمل ، شوقى عطا الله : مرجع سابق ص ٣١٥ .

٩٤ — انظر هذا الصراع الاوربي على دولة سوكوتو في : ابراهيم ، عبد الله عبد الرزاق : دولة سوكوتو منذ عام ١٨١٧ حتى ١٩٠٣ رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة القاهرة — معهد البحث والدراسات الافريقية . ١٩٨٢ الفصل السادس .

أن المسائل الهامة التي تتعلق بحدود حوض الكونغو قد ناقشتها الوفود في برلين خارج جلسات المؤتمر .

ولكى تكتمل أمامنا صورة الآثار التي ترتب على هذا المؤتمر بعد أن وضع إطار التقسيم والتکالب في المستقبل يتطلب الأمر دراسة الوضع في القارة الأفريقية وخاصة في الجزء الغربى منها ومدى ما أحدثه هذا التکالب بعد المؤتمر من تغيرات جذرية في الخريطة السياسية لغرب أفريقيا .

موقف القوى الأوروبية بعد المؤتمر

أحدث مؤتمر برلين تغييرا في سياسة الدول الأوروبية ، فبعد عام ١٨٨٥ تمت دراسة أسس التوسع في كل من لندن وباريس على مبادئ جديدة من أجل الالتزام بشروط وقرارات المؤتمر والاستفادة منها . ففى يونيو ١٨٨٥ كونت بريطانيا من المناطق بين لا جوس والكامرون مع شواطئ النiger حتى لوکوجا (Lokoja) وايبى (Ibi) — محمية سميت باسم محمية ساحل النiger^(٩٥) .

وفي ٥ يونيو ١٨٨٥ كانت المانيا قد وقعت اتفاقية مع توجو وضعت بمقتضاهما مناطق ملك توجو الواقعة على الساحل الغربى لافريقيا حتى لومى (Lome) تحت الحماية الألمانية ، وبعد ذلك قامت المانيا في نفس العام بثبيت أقدامها في هذه المنطقة وتوطيد ثفوتها فيها^(٩٦) .

وقد قامت الشركات البريطانية بادارة المناطق في اعلى النiger على أساس ان هذه وسيلة لا تكلف الحكومات مسؤوليات أو نفقات ضخمة ، وحتى تبعد الحكومة عن أي التزامات وحتى تحافظ على حرية الملاحة التي اقرها مؤتمر برلين^(٩٧) .

وبعد حصول شركة النiger الملكية (Royal Niger Company) على البراءة الملكية في عام ١٨٨٦ مارست كل الحقوق باسم الناج كما سمح لها بجباية الضرائب من أجل تغطية مصاريفها لادارية ، وبالفعل

Hargreaves, J. : Op. Cit. p. 338.

— ٩٥ —

Hertslet, M. : Op. Cit. Vol. III. p. 903.

— ٩٦ —

٩٧ — تركت انجلترا حكم هذه المناطق لشركة افريقيا الوطنية وبعد ذلك شركة النiger الملكية التي انتهت براعتها الملكية في اوائل عام ١٩٠٠ حيث تولت الحكومة هذه المسئولية .

شكلت اطاراتاً حكومية تمكنت عن طريقه منع المانيا وفرنسا من أي تدخل
في النيجر الأسفل (٩٨) .

وعندما تولى سالسبورى (Salisbury) الوزارة البريطانية في عام ١٨٨٥ كانت أول الأعمال التي قام بها فتح المجال نحو التوسيع شمالاً من مستعمرة الكاب باعلان الحماية البريطانية على بتشوانلاند وهي منطقة صحراوية كبيرة تقع بين افريقيا الجنوبيّة الغربيّة الالمانية وجمهورية البوير المستقلة في الترسانفال المعروفة آنذاك (بجمهورية جنوب افريقيا) (٩٩) .

وازدادت أهمية هذا العمل باكتشاف مناجم الذهب الضخمة في عام ١٨٨٦ في ويتوتر ستوند (Witwater Strand) في الترسانفال ، وكانت بتشوانلاند بمثابة قناة السويس نحو الشمال والتي عن طريقها تم افتتاح جماعة من المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبيّة (١٠٠) .

وكان العمل الثاني الذي انجراه سالسبورى في هذا المجال هو انقاذ سا بقى لبريطانيا من مناطق نفوذ في شرق افريقيا بعد أن تفاوض مع المانيا في عام ١٨٨٦ على تقسيم مناطق النفوذ إلى قسمين متبعاً الحدود بين كينيا وتزانيا . وفي عام ١٨٩٠ تنازل سالسبورى عن جزيرة هيلوجولاند في بحر الشمال للالمانيا ، وتم توقيع سلسلة من المعاهدات لتسوية الحدود اعترفت المانيا بمقتضاهما بادعاءات بريطانيا في زنجبار وكينيا وأوغندا وروديسيا الشماليّة وبتشوانلاند وشرق افريقيا (١٠١) .

وفي ابريل ١٨٨٧ عقدت بريطانيا معاہدة مع حکومۃ الكونغو نصت على أن يكون نهر أوبانجي (Ubanghi) فرع الكونغو الغربي هو الحد الفاصل بين الحدود الفرنسية وحدود دولة الكونغو واعتبرت المنطقة شماله منطقة فرنسية والتي في جنوبه تابعة لدولة الكونغو (١٠٢) .

— ٩٨ —
Flint, : Sir George Goldie and the Making of Nigeria,
London 1960, p.p. 70-87.

— ٩٩ —
Oliver Ronald and Atmore : Op. Cit. p. 112.

١٠٠ — رغم أن هذه المنطقة كانت في مناطق البوير الا ان المستغلين للمناجم الكتاب ومن بريطانيا نفسها ، وكان قائد هؤلاء المستغلين هو سيسيل جون رودس الذي كون ثروة ضخمة من الماس في كمبري .

— ١٠١ —
Ronald Oliver and Atmore : Op. Cit. p. 112.

١٠٢ — الجمل ، شوقى عطا الله : مرجع سابق ، ص ٥١٨ .

وفي عام ١٨٩٠ وقع سالسبورى معاہدة مع فرنسا بخصوص الحد الغربى لنيجيريا فى مقابل اعتراف بريطانيا بالمحمیة الفرنسية فى مدغشقر ، وفي عام ١٨٩١ وقعت بريطانيا اتفاقية مع البرتغال بخصوص نیاسلانلا (ملاوى الآن) وروديسيا الشمالية والجنوبية ، وهكذا رسمت الخطوط العريضة لسياسة سالسبورى الافريقية قبل سقوطه فى عام ١٨٩٢ ٠

وتضمنت هذه السياسة استمرار الاحتلال مصر كما حدّدت ممتلكات بريطانيا في غرب أفريقيا أقل مما كانت عليه قبل بدء عمليات التقسيم ، ولكنه وجد في التوسيع تجاه الشمال من أفريقيا الجنوبية البريطانية عن طريق بتشوانلانلا صوب روديسيا ونياسلانلا تعويضاً عن تلك المناطق من غرب أفريقيا ، وكان سالسبورى يرى أن التوسيع البريطاني في المناطق المدارية يجب أن يقوم على المشروعات التجارية دون الدخول في مناوشات حربية مع القوى الأخرى (١٣) ٠

وتعتبر الفترة من ١٨٩١ حتى قيام الحرب العالمية الأولى سنوات بالحرب في أفريقيا حيث كانت العمليات الحربية هنا وهناك ، وشهدت هذه الفترة استرداد السودان ، وال Herbos (هيربو) في جنوب أفريقيا وال Herbos بين الالمان وقبائل الهيرورو . وفي عام ١٨٩٨ بدأت معركة أم درمان ودخل كتشنر الخرطوم وأكمل استرداد السودان الذي وضع تحت الحكم الثنائي المصري الانجليزى ، وجاءت حادثة فاشودة في الفترة التي ظهر فيها البريطانيون في الخرطوم عندما تقدم الجنرال مارشال (Marchan) بقوة من الكونغو الفرنسي نحو تلك المدينة على النيل الأبيض وحدث احتكاك بين الدولتين انتهى بتوقيع معاہدة بين فرنسا وإنجلترا في مارس ١٨٩٩ تم بمقتضاهما استبعاد الفرنسيين تماماً من حوض النيل وصار خط الحدود بين وادى في الغرب ودارفور في الشرق حيث صارت دارفور تحت السيطرة البريطانية ، أما وادى فصارت تحت السيطرة الفرنسية ، هذا وقد استبعدت المانيا أيضاً من حوض النيل بموجب الاتفاقية الالمانية الانجليزية في عام ١٨٩٣ (١٤) ٠

— ١٠٣ —
Salisbury to Dufferin, 30 March, 1892 C. 6701,
(1892) LVI. 778.

— ١٠٤ —
Lucas, Sir Charles : The Scramble and Franco German
National Problems, Quoted in Betts, p. 16.

اما فرنسا فقد بدأت بعد مؤتمر برلين تدعم نفوذها على ساحل افريقيا الغربي ، وفي عام ١٨٩٣ تأسست رسميا مستعمرات ساحل العاج وغينيا الفرنسية ، وفي نفس العام دخلت القوات الفرنسية داهومى وعزلت ملكها بيهانزن (Béhanzin) آخر ملوكها المستقلين ، وصارت داهومى منذ عام ١٩٠٠ مستعمرة فرنسية . وقد حدث أهم توسيع فرنسي في غرب افريقيا في حوض نهر السنغال حيث التقوا بامبراطورية أحمدو شيخو بن الحاج عمر واستمرت الاشتباكات بين القائد الفرنسي جاليني (Gallieni) وقوات الشيخ أحمدو وحتى انهارت امبراطورية التوكولور بعد القضاء على قواتها العسكرية ودخل الفرنسيون وادي النيجر الاعلى واستولوا على باماكيو عام ١٨٨٣ كما التقت مجموعة من الفرنسيين بسامورى أحد قواد المسلمين من الماندنجو الذي نجح في عام ١٨٧٠ بعد سلسلة من الغزوات أن يوحد قبائل الماندنجو في المنطقة الشاسعة ما بين حوض تمر الفولتا العليا والنيجر ، وسار خصما عنيداً للفرنسيين ، ورغم احتلالهم لمعظم منطقة في عام ١٨٩١ الا انه لم يهزم نهائيا الا في عام ١٨٩٨ (١٥) .

وفي عام ١٨٩٤ استولى الفرنسيون على تمبكت واستولوا على ساي (Say) ولكنهم وجدوا مقاومة من جانب البريطانيين في هذه المنطقة فبمجرد أن سيطر الفرنسيون على أعلى ووسط النيجر وبدأوا يكرسون اهتمامهم لاحتلال المناطق بين وادي النيجر وممتلكاتهم على الساحل الغربي لافريقيا كان لابد من التصادم مع القوات البريطانية في هذه المناطق (١٦) .

١٠٥ - رشوان ، نصر : دولة سامورى في غرب افريقيا ١٨٧٢ - ١٨٩٨ رسالة دكتوراه غير منشورة بمعهد البحث والدراسات الافريقية عام ١٩٧٨ ص ٢٩٣ .

١٠٦ - كان التوسيع البريطاني في ساحل الذهب ونيجيريا قد جاء نتيجة للاحتلال العسكري للأشانتى في عام ١٨٩٦ ، ثم احتلال نيجيريا الذي بدأ من ثلاثة محاور مختلفة الاول من لاجوس حيث توسيع مستعمرة الجزيرة الصغيرة فاصبحت محمية غطت معظم بلاد اليوروبا ، والثانى من أنهار الزيت حيث بدأت شركات ليغريفول بعقد معاهدات مع الزعماء الافارقة ، والثالث من نيب (Nupc) وجنوب بلاد الهوستا حيث بدأت شركة النيجر الملكية بعد حصولها على البراءة الملكية في عام ١٨٨٦ عقد معاهدات مع دولة سوكوت وامارة جواندو انظر :

Oliver Ronald and Atmore : Op. Cit. p. 118.

وكان شامبرلين الذي تولى وزارة المستعمرات في عام ١٨٩٥ قد ادرك أن شركة النيجر الملكية عاجزة عن مجاراة المناخة الفرنسية في هذه المنطقة التي كانت قد امتدت الن برجو (Borgu) ولبتكو (Liptako) وساي (Say) ، وهي مناطق قرية من مجال النفوذ البريطاني في دولة سوكوتور وعندما احتل الفرنسيون برجوعين شامبرلين الكابتن فريديك لوجاد (F. Lugard) في عام ١٨٩٧ ليتولى الاشراف على قوة حدود غرب افريقيا (West Africa Frontier Forces) التي استطاعت السيطرة على هذه المنطقة وضمتها الى التاج البريطاني بعد ان وقعت معاهدة مع فرنسا في ١٤ يونيو ١٨٩٨ قبل الفرنسيون بمقتضها ادعاءات بريطانيا في دولة سوكوتور . وبعد عامين تولت الحكومة الاشراف على نيجيريا الشمالية واستمر التوسيع البريطاني حتى سقطت دولة سوكوتور في عام ١٩٠٣ (١٠٧) .

وهكذا ظلت السياسة البريطانية تجاه فرنسا تعتمد على الدبلوماسية ، وقد تم ذلك بتوقيع اتفاقية أغسطس ١٨٨٩ حيث رسم حد من الساحل في اتجاه الشمال حتى خط العرض التاسع ، وهكذا بقيت غابات زيت النخيل في أراضي اليوارت داخل النفوذ البريطاني بينما ظلت المناطق الداخلية فيما وراء خط عرض ٩ مثل المنطقة المواجهة لساحل الذهب مفتوحة للتوسيع الاجنبي (١٠٨) .

وبعد ذلك سويت الأمور في غرب افريقيا وأصبح من المتفق عليه أن تستولي فرنسا على المناطق الداخلية فيما وراء الجزائر حتى الحدود الشمالية لمجال نفوذ شركة النيجر الملكية وتمتد الى جانب الغربي من بحيرة تشاد (١٠٩) .

وكان فرنسا حريصة على عدم تدخل اية قوة اوربية ما بين ممتلكاتها في شمال افريقيا وامبراطوريتها في النيجر ، وفعلا حصلت في عام ١٨٩٠

١٠٧ — ابراهيم ، عبد الله عبد الرزاق ابراهيم : مرجع سابق ص ٣٢٥ .

١٠٨ — Salisbury to Abordare, 23 July 1889 S.P. Secretary's notebook.

Robinson and Gallagher : Op. Cit. p. 301.

١٠٩ —

على اعتراف الحكومة البريطانية بامتداد مجال النفوذ الفرنسي الى الساحل الشمالي الغربي من بحيرة تشاد والنيجر ثم حلت هذه المسألة في عام 1891 عندما تقرر أن تحتل كل المنطقة من السودان الأوسط والشمالي ، وقامت ثلاث حملات فرنسية لتنفيذ ذلك بدأت الأولى من الجزائر بقيادة الكابتن لامي (Lamy) ، وببدأت الثانية من الكونغو الفرنسى وتحركت الثالثة من المستغانم بقيادة الكابتن فوليت وشانون (Foulet and Chanoine) ^(١٠) .

وفي أول فبراير 1903 وقعت اتفاقية بين فرنسا وإنجلترا لرسم خط الحدود بين الحد الغربي لساحل الذهب والخط الشرقي لساحل العاج ، كما وقعت بريطانيا في نفس العام اتفاقية بينها وبين المانيا بشأن الحدود بين يولا (Yola) وبحيرة تشاد ^(١١) .

كما وقعت بريطانيا معاهدات أخرى مع المانيا بخصوص ريو ديل راي على الساحل الغربي لأفريقيا (Rio del Rey) ^(١٢) .

وفي ٨ ابريل 1904 ابرمت انجلترا وفرنسا اتفاقيتين الأول بشأن نيوفوندلاند وسرب ووسط افريقيا ، والثاني هو الاتفاق الودي بين الدولتين ^(١٣) .

وهو الاتفاق الذي اعلنت فيه فرنسا أنها لن تعرقل عمل انجلترا في مصر ونظير هذا تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لن تعمل على تغيير مركز مراكش السياسي ، كما اعلنت انجلترا أنها لن تعرقل اعمال فرنسا في هذه الجهات ^(١٤) .

وفي ٢٥ يونيو 1904 وقعت المانيا معاهدة مع بريطانيا بشأن الحدود بين ساحل الذهب وتوجoland ^(١٤) .

Johnston, H. : Op. Cit. p. 221 — ١١٠

Hertslet, M. : Op. Cit. Vol. III, p. 930. — ١١١

Ibid : p. 910. — ١١٢

١١٣ — الجمل — شوقي عطا الله : مرجع سابق ص ٤٩٢ .

Hertslet, M. : Op. Cit. Vol. III. p. 935. — ١١٤

وخلال القول أن مؤتمر برلين ١٨٨٤/١٨٨٥ جاء تمهيداً لجهود ومحاولات القوى الأوروبية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية، ويعتبر هذا المؤتمر خاتمة المطاف لذلك الصراع الدولي الأوروبي على تلك القارة وثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوروبية في تكاليفها على السيطرة على قارة برمتها مثل قارة أفريقيا. وتكشف لنا النظرة الشمولية لخريطة أفريقيا قبل انعقاد المؤتمر أن حوالي ١٠٪ من مساحة أفريقيا كان في ذلك الوقت واقعاً تحت السيطرة الأوروبية، ويتمثل هذا الجزء الضئيل في استحواز فرنسا على الجزائر وبريطانيا لحوالي مائة وثلاثين ألف ميل مربع في جنوب أفريقيا – ولكن بعد المؤتمر وفي أقل من عشرين عاماً تلت هذا المؤتمر استولى الأوروبيون على الجزء الباقي من القارة باستثناء مراكش وطرابلس، وقد تمت معظم هذه الاعمال من التقسيم خلال وبعد مؤتمر برلين الذي اسفر في النهاية عن تغير ملach الخريطة السياسية لقارة أفريقيا بعد أن ظلم عمليات السيطرة والاحتلال. فاحتلت بلجيكا الكونغو وكانت بريطانيا قد احتلت مصر عام ١٨٨٢ وأعلنت حمايتها على الصومال في عام ١٨٨٤ وهي مناطق كانت تابعة لمصر، وضمت بتشيوا تلارند وجنوب أفريقيا ونيجيريا وافريقيا الشرقية البريطانية، وتوسعت في غينيا وسيراليون وساحل الذهب وأعلنت حمايتها على أوغندا في عام ١٨٩٤ وبسطت قوتها على السودان باسم مصر بعد ذلك بفترة قصيرة.

اما فرنسا فكانت تحتل تونس عام ١٨٨١ ثم توسيعها في السنغال واحتلت منطقة الكونغو الفرنسية والصومال الفرنسي وساحل العاج ومدغشقر في تلك الفترة أيضاً، أما المانيا فانها كانت مستعمراً لها في جنوب غرب افريقيا والكامرون وتوجoland وافريقيا الشرقية الالمانية، وتوسعت البرتغال في غينيا البرتغالية وفي انجولا وافريقيا الشرقية البرتغالية، واحتلت ايطاليا ليبيا عام ١٩١٣، وسقطت مراكش (المغرب) تحت السيطرة الأجنبية حيث احتل الاسبان جزءاً من شمالها واستولى الفرنسيون على المنطقة الجنوية، وخضعت طنجة لنظام دولي، واستمر الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الاولى وانهزمت المانيا واقتسمت الدول الأوروبية مستعمراتها في افريقيا حيث حصلت بريطانيا على مستعمرة افريقيا الشرقية (تنجانيقا) وعلى جزء من الكاميرون اضيف الى نيجيريا وعلى جزء من توجoland أضيف الى ساحل الذهب.

وقد حصلت فرنسا على الجزء الباقي من توجولاند وضمته الى داهومي وعلى الجزء الأكبر من الكاميرون وضمته الى افريقيا الاستوائية الفرنسية ، كما أُنِّي بلجيكا والبرتغال حصلت بكل منهما على جزء من مستعمرة افريقيا الشرقية الألمانية وحصل اتحاد جنوب افريقيا على مستعمرة جنوب غرب افريقيا الألمانية ٠

وتنتهي بذلك قصة الصراع الأوروبي على افريقيا وتخرج المانيا زعيمة عملية التقسيم والتکالب من كل هذه الغنيمة صفر اليدين ، وتقفل بصمات مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤/١٨٨٥ وأثاره السياسية تتعكس على القارة الأفريقية حتى بعد استقلالها ٠

مصادر البحث ومراجعه

أولاً : وثائق غير منشورة باللغة الإنجليزية :

- F.O. 84/1809 (C. 4023) No. 8. F.O. to Cohen, February, — ١
29, 1884.
- F.O. 84/1813 (C. 4205) No. 6. Plessen to Granville, Oct. — ٢
8, 1884.
- F.O. 84/1813 (C. 4205) No. 11, Granville to Plessen, Oct. — ٣
8, 1884.
- F.O. 84/1821 Malet to Granville, Feb., 5, 1884, Tel. 26. — ٤
- F.O. 84/1821 Malet to Granville, Feb., 14, 1885, Africa, — ٥
101.
- F.O. 841/1810 Petre to Granville, April, 13, 1884, Africa, — ٦
27. (enclosure list of factories established on Banks of
Congo, February 1883).
- F.O. 146/Correspondence respecting Affairs in the Oil River — ٧
District on the West Coast of Africa and the Question
of the British Protectorate, Confidential Print No. 4827
and No. 27.

ثانياً : وثائق منشورة باللغة الإنجليزية :

- Hertslet, M. Map of Africa by Treaty, 3 Vols. London 1906. — ١
- Salisury : Special Papers. — ٢
- White Books : Angra Bequena, 1884. — ٣

ثالثاً : رسائل علمية :

- ١ - ابراهيم ، عبد الله عبد الرزاق : دولة سوكوتو منذ عام ١٨١٧ حتى
عام ١٩٠٣ رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحوث والدراسات
الافريقية ، القاهرة . ١٩٨٠ .

٢ - لاشين ، فوزى على : الاستعمار الالمانى لجنوب غرب افريقيا رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحث والدراسات الافريقية ، القاهرة ١٩٧٨ .

٣ - رشوان ، نصر : دولة سامورى في غرب افريقيا ١٨٧٢ - ١٨٩٨ ، رسالة دكتوراة غير منشورة بمعهد البحث والدراسات الافريقية ١٩٧٨ .

٤ - فلتاؤوس ، بطرس فخرى : شركة النيجر الملكية ، رسالة ماجستير غير منشورة بمعهد البحث والدراسات الافريقية عام ١٩٧٩ .

رابعاً : المراجع العربية :

١ - الجمل ، شوقي عطا الله : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها . القاهرة ١٩٨٠ الطبعة الثانية .

٢ - خلف الله ، عبد الغنى عبد الله : مستقبل افريقيا السياسي . القاهرة ١٩٦١ .

٣ - رياض ، زاهر : استعمار افريقيا . القاهرة ١٩٦٥ .

٤ - صفت ، محمد مصطفى : مؤتمر برلين ١٩٧٨ . القاهرة ١٩٥٧ .

٥ - عبده ، على ابراهيم : مصر وافريقيا في العصر الحديث القاهرة ١٩٦٢ .

٦ - مودة ، عبد الملك : السياسة والحكم في افريقيا . القاهرة ١٩٥٩ .

٧ - فيشر ، هيربرت : تاريخ أوربا في مصر الحديثة ١٨٧٩ - ١٩٥٠ ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع . القاهرة ١٩٧٦ .

خامساً : مراجع باللغة الأجنبية :

1. Banning, Emile : Le Partage Politique de l'Afrique, Brussels, 1888.
2. Betts, F. Raymond : The Scramble for Africa London 1986.
3. Burns, Alan : History of Nigeria, London 1972.
4. Crowder, Michael : West Africa Under Colonial Rule, London 1971.
5. Crowe, S. Eric : The Berlin West African Conference 1884-1885, London 1941.

6. Flint, J.D. : Sir George Goldie and the Making of Nigeria, London 1960.
7. Gann, L.H. : Colonialism in Africa 1870-1960. Vol. I. Combridge 1969.
8. Groves, C.P. : The Planting of Christianity in Africa Vol. II, London 1954.
9. Hargreaves, John : Prelude to the Partition of West Africa, London 1963.
10. Johnston, Harry : A History of the Colonization of Africa, London 1913.
11. Keith, A.B. : The Belgian Congo and Berlin Act, Oxford 1919.
12. Oliver Ronald and Antony Atmore : Africa Since 1800, London 1967.
13. Perham, Margery : Lugard, the Years of Adventure, London 1956.
14. Robinson Ronald and John Gallagher and Alice Denny : Africa and the Victorians, London 1961.
15. Thomson, R.S. : Fondation de l'Etat Independant du Congo, Brussels, 1933.
16. Tull, G.K. and P. Bulwer : Britain and the World in the 20th Century, London 1971.
17. Walker, Erick : The Cambridge History of the British Empire Vol. III.
18. Wienfeleld, R.H. : Franco-German Relations 1878-1885, Baltimore 1929.
19. Yarnall, H. : The Great Powers and Congo Conference, 1884 and 1885. Gottingen 1934.